الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد بوضياف المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

قسم التاريخ.

عنوان:

أهمية الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

إعداد الطالب

- خالد جعيجع

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة
د. سيد علي أحمد مسعود	أستاذ محاضر . أ	رئيسا
د.محمد لمين بونيف	أستاذ محاضر .ب	مشرفا
د. فاتح بلعمري	أستاذ مساعد .أ	مناقشا

السنة الجامعية : 1437/1436هـ - 2016/2015 م .

XAT.COM

الإهداء

إلى من غمرني بحبه وحنانه، وعطفه إلى من كان لي عينا تحرسني إلى الرجل العظيم الذي تحمل مرارة التعب وقساوة الأيام من أجل تربية أبنائه.إلى الذي أوقد مشعل المستقبل أمامي وسار قبلي ليميط الأذى فيؤذى ولا أؤذى إلى الذي علمني أن الحياة أمل يخفيه عمل، يخفيه ألما، وينهه أجل.إلى من كان سندي المعنوي أبي العزيز.

إلى ذات النبع الصافي من الحب والحنان ... سر ابتسامتي في الوجود، صانعة ذاتي

إلى الوجه المضيء الذي يشع بالمحبة والعطف والطيبة إليك يامن يتراءى لي خيالها حين فراقها وتدمع عينايا بفيض حبها حين لقائها إليك يا أمي الغالية.

إلى سندي في هذه الدنيا إخوتي: بلال – خليل وإلى الذي ملئ علينا البيت فرحة أخي الصغير عبد الحي.

إلى عمي أحمد الذي كان بمثابة أب ثاني في صغري وكبري.

إلى أستاذي الفاضل الذي لم يبخل عني بشيء رغم انشغالاته: محمد الأمين بونيف.

إلى الأخوة الذين ساعدوني بكل شيء محمد وعبد الحميد والبشير دوغة

إلى الإخوة التي أنجبتهم الأيام: مراد– خالي فؤاد – وليد– الطاهر– زكرياء– امحمد– خير الدين–.

ج.عبد الرؤوف– أسامة – إسماعيل– وضاح محمد.

إلى عماتي وخلاتي واخص بالذكر خالتي نورة وكل أسرتها.

وإلى العائلة أجمع .

إلى كل الذين لم يبخلوا عليا في نصائحهم أو إعناتهم.

إلى كل الذين تلقيت العلم على أيديهم ولو معلومة.

إلى كل الذين عرفتهم.

فمن نسيهم قلمي فقلبي والله لم ينسهم ولن ينساهم مدام ينبض

إلى كل طلبة قسم التاريخ دفعة 2015–2016أخص بالذكر الفوج الأول

إلى كل من يحمل لقب جعيجع

الشكر و عرفان

قال تعالى: "يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات"

و قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

فالشكر لله أولا و أخيرا على توفيقي في انجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى المشرف الدكتور "محمد الأمين بونيف " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية طوال انجاز هذا البحث.

و لا يفوتني في هذا المقام أن أوجه شكري و امتناني:

إلى بلال جعيجع ومحمد الأمين لكحل وعبد الحميد لعشاش ومراد جعيجع وحيرش عبد المالك والبشير دوغة،وأساتذة قسم التاريخ وطلبة قسم التاريخ جميع التخصصات .

كما يطيب لي ان اشكر موظفي مكتبة بلدية تارمونت على دعمهم لي

وتزويدي بالكتب الضرورية.

طالبا من الله عز وجل ان يديم الصحة والعافية

ويجزيهم الله عنا كل الخير.

http://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

قائمة المختصرات:

(د،ت): دون تاريخ

(د،م): دون مكان

(مج): مجلد

(ع): عدد

(تر): ترجمة

المقدمة

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:

يعد الأرشيف الذاكرة الحية والرسمية لتاريخ الشعوب والأمم؛ كونه يضم تاريخهم وحاضرهم، ويمثل أساس مستقبلهم، لذلك فإن المعلومات التي يحويها تمثل ذاكرتهم عبر الأزمنة، لهذا يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظا لذاكرة الأمم.

يكتسي الأرشيف العثماني أهمية بالغة في كتابة تاريخ الجزائر الحديث، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي ارتبط تاريخها بالدولة العثمانية لمدة زمنية طويلة تزيد عن الثلاث مائة سنة، وهي فترة مهمة ومعتبرة بالنسبة لدراسة تاريخ الجزائر الحديث، لكنها وللأسف لم تحظى بالاهتمام والدراسة الكافية، حيث كان المؤرخ والباحث الجزائري يعتمد على المصادر والدراسات الأجنبية التي تقتصر على الموضوعات التاريخية العامة، دون الرجوع إلى مصادر الأرشيف الرئيسية الخاصة بتاريخ الجزائر العثماني، غير أنه و في الآونة الأخيرة فقد تحول اعتماد بعض المؤرخين الجزائريين إلى المصادر الأساسية في كتابة التاريخ الجزائري الحديث، وذلك باستنادهم على وثائق الأرشيف الرسمية لما تكتسيه من أهمية خاصة، والتي تعتبر بمثابة الثروة النادرة والخاصة بالوجود الجزائري في تلك الفترة، كون الدولة الجزائرية كانت قائمة بحضارتها وسيادتها قبل الاحتلال الفرنسي في 1830، إضافة إلى كونها مصدرا أساسيا يجب على الباحث عدم الاستغناء عنه للبحث عن الحقائق التاريخية التي لم تكشف عنها المصادر التقليدية من أجل دراسة هذه الفترة من تاريخنا بكل موضوعية، ومنهجية علمية، فإذا ألقينا نظرة عن الرصيد العثماني من الوثائق الأرشيفية وما يحتويه من معلومات قيمة من خلال ما تركته لنا الإدارة القائمة في ذالك العهد، لما ترددنا في القول بأن للأرشيف العثماني دور بارز في حفظ الذاكرة الوطنية لدولة الجزائر الحديثة.

وقد دفعتنا لاختيار هذا الموضوع جملة من الدوافع، من أهمها:

- الرغبة العميقة في الإطلاع على التاريخ العثماني بالجزائر.

- الإطلاع على ما تركته لنا الإدارة العثمانية من تراث وثائقي وأرشيفي هام.

- إبراز أهمية الوثائق الأرشيفية الخاصة بتاريخ الجزائر الحديث.

- إعطاء صورة عامة حول الرصيد الوثائقي العثماني الخاص بتاريخ الجزائر.

- كشف النقاب عن واحد من أهم مصادر كتابة تاريخ الجزائر، ألا وهو الأرشيف العثماني.

- اقتراح وتشجيع الأستاذ المشرف حول الموضوع وأهميته خلال الفترة الحالية في كتابة التاريخ الجزائري الحديث.

نص الإشكالية:

إن موضوع كتابة التاريخ الجزائري الحديث انطلاقا من وثائق الأرشيف العثماني يكتسي أهمية تاريخية كبيرة انطلاقا من كون هذا الأرشيف بمثابة الذاكرة الحية لمرحلة تاريخ الجزائر الحديث، وعليه فان إشكالية البحث تتوقف على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع الدراسة. حيث يتجسد تساؤل الإشكالية الرئيسي في الأتي:

- كيف ساهم الأرشيف العثماني في كتابة التاريخ الجزائري الحديث؟
  وأين تكمن أهمية هذا الأرشيف في كتابة هذا التاريخ الحافل؟
  ومن خلال هذا التساؤل يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هو الأرشيف وما علاقته بكتابة التاريخ؟
- ما هو الأرشيف العثماني؟ وما هي مكوناته؟ وما هي المواد التي يحتويها؟ وأين مراكز تواجده؟
- ما هي الأهمية التي تقدمها الوثائق العثمانية عن التاريخ الجزائري الحديث؟

وقد تمثلت حدود الدراسة من بداية دخول العثمانيين إلى الجزائر 1518الى غاية انتهائه في 1830 ،أي بداية الاحتلال الفرنسي.

أما فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد اتبعت المنهج التاريخي الوصفي؛ وهو ضروري لإعطاء صورة واضحة عن الوثائق العثمانية ومراحلها التاريخية، من أجل الوصول إلى توضيح وإظهار أهمية الوثائق العثمانية, كما اعتمدت على البيانات

الإحصائية كوسيلة بحث مساعدة كان الهدف منها إحصاء الوثائق، ومراكز تواجدها في الداخل (الجزائر) والخارج.

وعلى هذا الأساس قسمت عملي إلى مقدمة و ثلاث فصول، بحيث يندرج تحت كل فصل عدة مباحث، وكل مبحث ينطوي تحته مطالب وأنهيتها بخاتمة التي كانت عبارة عن نتائج.

الفصل الأول: تحت عنوان مدخل إلى الأرشيف؛ وهو عبارة عن عموميات عن الأرشيف وختمته بعلاقة الأرشيف بالتاريخ.

أما الفصل الثاني: هو بعنوان وثائق الأرشيف العثماني في الجزائر؛ تطرقت فيه إلى إعطاء لمحة تاريخية عن الأرشيف العثماني التركي، ومراحله التاريخية، وإعطاء صورة عن الأرشيف العثماني الجزائري وما يتضمنه من مواد ومواضيع، وحالة الوثائق عند الدخول الفرنسي إلى الجزائر، مرورا بالمحاولات التنظيمية للوثائق من جانب الطرفين الفرنسية والجزائرية، ومحاولات أخرى، مختتما إياه بالأماكن التي يتواجد فيها الأرشيف، سواء في داخل الجزائر، أو خارجها.

أما بالنسبة للفصل الثالث: فقد كان بعنوان: أهمية وثائق الأرشيف العثمانية في كتابة تاريخ الجزائر الحديث؛ وهو عبارة عن دراسة وصفية لأعمال بعض المؤرخين الجزائريين الذين استعانوا في كتاباتهم العلمية التاريخية حول الفترة العثمانية بوثائق الأرشيف، محاولا إبراز أهمية هذه الوثائق وما تحتويه من معلومات تاريخية هامة في التاريخ العثماني.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع، كان من أهمها:

1- المصادر:

عبد الجليل التميمي في كتابه: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر؛ وهو كتاب قيم حيث أفادني كثيرا، وهذا الكتاب عبارة عن فهرس لهذه الدفاتر ومراكز تواجدها

وشرحها ولكنه لم يتطرق للأهمية بشكل كبير ولم يصنف هذه حسب مجالات تاريخ الجزائر الحديث (السياسي ،العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي ...).

ومن الكتب الأساسية أيضا، هناك كتاب للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني الموسوم بـــ: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني؛ وهو كتاب جمع مجمل أبحاثه وتطرق للأرشيف العثماني الجزائري، وهو أيضا لم يتطرق إلى الأهمية بشكل كبير.

ومن بين المصادر الأخرى أذكر، المجلة الإفريقية؛ والتي تعد مصدرا مهما، خاصة ما نشره ألبير دوفو، ومارسيل كولمب، وغيرهم ممن نشر حول الوثائق العثمانية، لكن ما يعاب عليها، أنها لا تخلو من العبارات المشوهة لتلك الفترة.

2- أما فيما يخص المراجع: فقد اعتمدت على جملة من المراجع، كان من أهمها: خليفة حماش في كتابه كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية؛ وهو مرجع قيم، ولكنه عبارة عن كشاف فقط، وهو كسابقيه لم يتطرق للأهمية، هذا بالإضافة إلى كتاب في علم المكتبات يتحدث عن الأرشيف لسالم عبود الألوسي ومحمود محجوب كامل، المعنون بـــ: الأرشيف: تاريخه وأصنافه وإدارته، بالإضافة إلى العديد من الكتب والمجلات والمذكرات.

غير أنه لابد من الإقرار أن طبيعة الموضوع والفترة الزمنية التي يغطيها، كانت العائق الكبير الذي صادفني أثناء معالجة فصول هذا البحث، ويمكنني إيجاز جملة المصاعب التي تلقيتها أثناء البحث في ما يلي:

- ضيق المدة الزمنية المخصصة لدراسة الموضوع.

- ندرة الدراسات والكتب الخاصة بهذا الموضوع.

- صعوبة الربط بين علم المكتبات والتاريخ، وإبراز العلاقة بين الوثيقة والمؤرخ.

– تنوع هذه الوثائق، والتي مست جميع مجالات تاريخ الجزائر الحديث، حيث لم يتسنى لي ذكرها كاملة، نظرا لحجم العمل المطلوب من الإدارة وعدد الصفحات المسموح بها، وكذا ندرة المصادر.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في إنجاز هذا الموضوع المتواضع والبسيط، من بعيد أو من قريب.

الفصل الأول

مدخل إلى الأرشيف

أولا: تعريف الأرشيف.

ثانيا: تاريخ وتطورالأرشيف.

ثالثا: أهمية الأرشيف.

رابعا: أنواع الأرشيف.

خامسا: أصناف الأرشيف.

سادسا: خصائص الوثيقة الأرشيفية.

سابعا: تعريف الوثيقة.

ثامنا:علاقة الأرشيف بالتاريخ.

يكتسي الأرشيف أهمية بالغة لدى الشعوب، كونه يضم تاريخها وحاضرها، ويمثل أساس مستقبلها، فالمعلومات التي يحويها يمثل ذاكرتها عبر الأزمنة، لهذا يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظا لذاكرة الأمم.

أولا: تعريف الأرشيف:

لقد عرفت كلمة الأرشيف عدة تعاريف، لغوية، اصطلاحية وقانونية:

1- الأرشيف لغةُ:

جاء لفظ أرشيف (Archive) بصيغتين فعل وإسم، فجاء كفعل بمعنى يضع الأوراق والملفات في الأرشيف، والفعل الماضي (Archived) بمعنى أَرشَفَ.

وكلمة الأرشيف مشتقة من الكلمة الإغريقية أرخيون أو أرشيون (Archeion) التي تتصل بدائرة من الدوائر، وفي الأصل كانت تطلق على سجلات الحكومة ووثائقها؛ أي الأرشيف العمومي[1]، كما أنها تعني السلطة[2]؛ بحيث تطلق على المكان الذي يقيم فيه القاضي[3].

2- الأرشيف اصطلاحًا:

يمكن تعريف مصطلح الأرشيف بأنه الهيئة التي تتولى مهمة حفظ السجلات والقيود والمدونات بصورة منظمة، إن كانت صادرة عن مؤسسة عامة أوشبه عامة، أو هو مجموع الوثائق والمستندات على اختلاف تواريخها وأشكالها، التي تنتجها هيئة عمومية أو

---

[1]- الألوسي سالم عبود، محمد محجوب كامل: الأرشيف تاريخه أصنافه إدارته، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق 1979، ص ص 5- 7.

[2]- محمد قيسي: علم التوثيق والتقنية الحديثة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1991، ص 31.

[3]- جمال الخولي: الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 46.

خصوصية أثناء مزاولة مهامها[1]، والهدف منه هو حفظ هذه المواد، وحفظ ما يخص تاريخ الإنسان، أو تاريخ الشخصيات البارزة التي تقدم عند حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد وأصول شعبها، وتساهم هذه العناصر في التوثيق التاريخي والبحث العلمي[2].

فقد عرفه معجم البنهاوي في مصطلحات المكتبات والمعلومات بأنه: "مجموعة منظمة من السجلات والملفات التي تخص وتتعلق بإحدى المنظمات أو المؤسسات أو الهيئات"[3].

أما تعريف الجمعية الأرشيفية الأمريكية: "فهو مجموعة الوثائق المكتوبة الجارية والرسومات التي أنتجتها أي مؤسسة أو منظمة و حفظت قصد الرجوع إليها وقت الحاجة.[4]

كما أن هناك من يعرف الأرشيف باختصار على أنه فن الاحتفاظ بالوثائق من جميع الأنواع بترتيب، يتيح في أي وقت إيجاد الوثيقة التي يتم البحث عنها[5].

3- تعريف علم الأرشيف:

إن علم الأرشيف يرسي أسس النظام الأرشيفي والتاريخ الأرشيفي، الذي ينطوي على نتائج البحث في أصول وتطور وظائف الأرشيف وقوانينه وقواعده ومؤسساته؛[6] ويقصد

---

[1] Jean favier: les archives: in encyclopédie universalise, volume 2, paris, 1989,p 86.

[2]- الألوسي سالم عبود، محمد محجوب كامل: المرجع السابق، ص 43.

[3]- عبد العزيز شعبان خليفة: المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع 1999، ص 99.

[4]- جمال الخولي: المرجع السابق، ص ص 50، 51.

[5]- قبيسي محمد: حضارة العرب في حفظ وثائقهم، منشورات: دار الأفاق الجديدة، بيروت، (د، ت)، ص 96.

[6]- عبد العزيز شعبان خليفة: المرجع السابق، ص ص 97، 98.

بعلم الأرشيف ذلك العلم الذي يدرس على مستوى النظرية والتطبيق طبيعة وخصائص الوثائق الأرشيفية والمستندات وحركة إنتاجها واقتنائها وتنظيمها وتيسير الإفادة منها[1].

ثانيا: تاريخ وتطور الأرشيف:

إن تاريخ وتطور الأرشيف طويل وعريض وسنحاول استخلاصه في مايلي:

وجد في الشرق الأوسط، التي تعد مهد الحضارات الأولى، أقدم الأرشيفات في تل حريري وبالضبط في سوريا، لوحات تضم 25الف لائحة، تحفظ فيها الأرشيف في قصر ملوك ماري، ويعود تاريخها إلى القرن31 ق. م.[2]

أما في العراق وجدت قاعات للأرشيف مزودة برفوف توضع فوقها سلات أو حافظات تحمل معلومات عن الألواح الموجودة فيها، وتتنوع الوثائق بين مرسلات، سجلات مالية،مدونات قانونية ...الخ، وكانت مرتبة ومسجلة بطريقة جيدة، وخير دليل على ذلك دستور حمو رابي، المنقوش على الألواح الطينية المكوية(4000سنة قبل الميلاد).[3]

تميز العهد الإغريقي ببداية تنظيم الأرشيفات، التي كان يخزن فيها أصول القوانين، فلم يكد يمر قرن من الزمن حتى تم توحيد جميع مخازن السجلات اللاتينية وحصرها في مكان واحد، ألا وهو المعبد المخصص لعبادة الآلهة المعروفة بالمترون[4].

اتبعت روما التقاليد الإغريقية في تنظيم الإدارة وانشات مبنى خاص بالأرشيف، حوالي 509 قبل الميلاد، وكان موضع هذا الأرشيف في "إبراريوم" في خزانة معبد الإله زحل،

---

[1]- بودوشة أحمد: التشريعات والتكنولوجيا ودورها في دعم تطوير الأرشيف الوطني، المجلد2، مجلة المكتبات والمعلومات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003، ص100.

[2]- إبراهيم بوسمغون: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر علم المكتبات،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص17.

[3]- إبراهيم بوسمغون: المرجع نفسه، ص18.

[4]- الألوسي سالم عبود، محمد محجوب كامل: المرجع السابق، ص 109.

وكان يقوم بحفظ القوانين والمراسيم، وأنظمة مجلس الشيوخ ومستندات المقاطعات، أما الوثائق التي كانت تأتي من خارج روما فتحفظ في "الكابيتول"، وقد ضُمت في العاصمة روما مجموعة من الأرشيفات إلى جانب أرشيف الإمبراطور مثل: أرشيفات البلديات التي تسجل كل المعاملات المالية،وقضايا التبني، والولادات، وغيرهامن الوثائق التي تهم ممتلكات الإمبراطورية الرومانية في ذلك العصر.

بينما اتسمت مرحلة العصر الوسيط بتعدد السلطات، فنجم عن ذلك تعدد الأرشيف؛ إذ كان لكل سلطة أرشيفها الخاص الذي يشير إلى ممتلكاتها، والامتيازات التي تستفيد منها ولعل أهم ما ورثته أوربا من ذلك في هذه الفترة هو الوثائق الكنسية التي كانت تسلم من النهب والسلب، إلا أن الطابع المميز لهذه الفترة هو حضور نوعين من الأرشيفات، الأرشيفات الثابتة، والأرشيفات المتنقلة التي كانت ترافق الملوك والحكام[1]، لكن انهزام ملك فرنسا لوي فيليب في إحدى المعارك 1194 م وضياع مجموعة من الوثائق كان سببًا في إعطاء أوامره بترك الأرشيف في باريس، ليُصان من التلف والضياع.

تعد إسبانيا من بين الدول الأولى، التي جمعت الوثائق الحكومية في مركز واحد، وكان ذلك على يد "شاركت" سنة 1545، وابتداءً من سنة 1578 و أنشأت إنجلترا أرشيفها المركزي المسمى(state paper office) .

اما في فرنسا فقد كان بعد الثورة سنة 1789م، حيث أحدثت مركز الأرشيفات الوطنية بباريس (les archives nationales) من لدن الجمعية العامة "البرلمان"، التي كلفت البرلماني "كاموس" في شهر جويلية1789 بالإشراف على جمع وصيانة وثائق الدولة ومستنداتها، و تم فتح هذا المركز يوم 25جوان1994 في وجه العموم.[2]

---

[1]– الألوسي سالم عبود، محمد محجوب كامل: المرجع نفسه، ص 08.

[2]– بوسلام محمد: الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية، منشورات: المجلس البدي لصفرو، (د، م)، 1999، ص 18.

ثالثا: أهمية الأرشيف:

يكتسي الأرشيف أهمية بالغة في حياة الدول؛ اذ يلعب دورًا مهمًّا على صعيد جميع المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية؛ فبه يمكن استشراف جميع الأمور الإدارية أو العلمي فهو بذلك يشكل قيمة إثباتيه، فمنذ القدم لم يعتبر الأرشيف كمصدر أدبي بل كان يشكل وسيلة قانونية لا جدال فيها، تسمح لمن لهم الحق في إثبات حقهم[1].

في البداية تكون الوثائق الأرشيفية ذات قيمة عملية وإدارية، لكن بعد مدة من الزمن تتغير تلك القيمة لتصبح ذات قيمة تاريخية، يمكن الاعتماد عليها لإنجاز العديد من الدراسات والبحوث التي تستقي مادتها الأولية من الأرشيف، وبالاعتماد عليه تدرس الأحوال الاقتصادية والسياسية، ويتعرف على العادات والتقاليد والعقليات ومختلف المظاهر اليومية من أكل وملبَس وسكن؛ فالأرشيف بذلك يشكِّل المادة الخام التي يستمد منها جل المؤرخين والسوسيولوجيون والاقتصاديون واللسانيون مصادرهم الأولية لتكوين فكرة عن الواقع الماضي وبالتالي فهو مهم لأنه يحمل أخبار وتفاصيل الحياة السالفة ما لا تعادله مئات الروايات الشفوية[2].

تعد الوثائق الأرشيفية كشاهد ينطق بكل ما كانت تقوم به فئات المجتمع سابقا، فمن خلالها يمكن معرفة منجزاتهم[3] فهي تعتبر خزان للمعلومات ومختلف الأنشطة الإدارية

1- بوسلام محمد: مركز التوثيق، معلمة المغرب، ج8، مطابع سلا، (د، م)، (د، ت)، ص 2617.

2- بوسلام محمد: الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية، المرجع السابق، ص 24.

3James ,B,Rhoads: le rôle des administrations des archives et de la gestion des documents courants dans les systèmes nationaux d'information, Amp,1983,p1.

وللمستوى المعيشي، والوضعية الاجتماعية لكل فئات المجتمع، فعن طريق الوثائق الأرشيفية تمكن العديد من الباحثين في شتى العلوم من إنجاز بحوث كان لها أثر في التاريخ، مكنت من إعطاء صورة عن الواقع المعاش في كل مرحلة من مراحل التاريخ التي تبقي لكل واحدة خصوصياتها، وعليه فمواضيع الأبحاث واهتمامات المؤرخين ومناهجهم وتقنيات دراساتهم ستتطور باستمرار، مادامت كتباتهم العلمية تعتمد على المصادر الأولية المتمثلة في الوثائق الأرشيفية التي تعتبر كشاهد مهم عن الحوادث التاريخية[1].

رابعا: أنواع الأرشيف:

يصنف الأرشيف حسب الملكية، أو المصدر، أو حسب شكل الوعاء الذي يحمله إلى ما يلي:

1_ الأنواع حسب الملكية (المصدر) : ينقسم الأرشيف إلى قسمين، هما: الأرشيف العام والأرشيف الخاص:

– القسم الأول: يتكون من مختلف الوثائق التي تنتجها أو تتوصل بها هيئات الأحزاب والدولة والجماعات المحلية، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية، يتم التعامل معها ومعالجتها وفق النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة من المديرية العامة للأرشيف الوطني بحيث لا يمكن التصرف فيها بمنأى عن أي إجراءات خارجة عن نطاق القانون.

[1]– محمد العبادي: التاريخ الاقتصادي: مدارسه ومناهجه، منشورات: مؤسسة الملك عبد العزيز، 2014، ص ص 11 – 45.

– أما القسم الثاني: فيتكون من مختلف الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات والمنظمات غير العمومية، وبذلك فالأرشيف الخاص هو الذي يملكه الخواص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين[1].

2- الأنواع حسب شكل الوعاء:

وهي مختلف الوسائط التي يسجل عليها الإنسان أفكاره كالألواح الطينية...الخ، وبعد ظهور الورق، واختراع الطباعة تراكمت الوثائق الورقية، وبعد أن ظهرت النهضة الصناعية والتكنولوجية، انفجرت المعلومات، الأمر الذي أدى إلى ظهور صعوبات التحكم عليها من أجل حفظها، وتنظيمها بطريقة سليمة تسهل الاستفادة منها، ومن أهم أشكال الأوعية نذكر ما يلي:

***المحفوظات:** وهي كل الوثائق المكتوبة باليد، والتي ظهرت مع ظهور الكتابة.

***الخرائط:** لقد عرف الإنسان الرسوم والنقوش على الجدران قبل معرفته للكتابة منذ ألاف السنين، حيث ساقه تفكيره على تمثيل الظواهر الطبيعية والجغرافية بصور بدائية على جدران الكهوف، والألواح الطينية، ولفائف البردي، بحيث استعملت هذه الخرائط في الدراسات التاريخية.

[1]- كمال درواز: الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري، المجلد2، مجلة المكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2003، ص115.

***الوثائق المطبوعة:** وهي الوثائق التي تم انجازها بواسطة آلات الطبع أو الحاسوب في عصر التكنولوجية، حيث يشغل الأرشيف المطبوع درجة عالية في سلم المصادر التاريخية.

***الوثائق السمعية البصرية:** إن ظهور الوسائل الحديثة زادت من تنوع أوعية الأرشيف حيث أدت إلى توفير احتياجات الباحثين وزودتهم بالمعلومات، وتعتمد الوسائل البصرية على الصورة أو الصوت أو عليهما معا.[1]

خامسا: أصناف الأرشيف:

إن تقسيم الأرشيف إلى أصناف متعددة يعتمد بالدرجة الأولى على ضخامة المجموعات الأرشيفية وأهميتها، والأمكنة الملائمة لحفظها، وإلى كفاءة الإدارة الأرشيفية، ودقة التنظيم فيها، وكذلك يعتمد على عدد الموظفين العاملين، ومستواهم التعليمي وخبرتهم، وتبعًا لذلك تصنف الأرشيفات إلى التصنيفات التالية:

***الوثائق الإدارية:** وتشمل الواثق الصادرة عن المؤسسات الحكومية.

***الوثائق التنظيمية:** وهي كل ما يصدر لتنظيم عمل ما، أو يضع قواعد ونظم يفترض أن تكون ذات صفة إلزامية في التنفيذ مثل الأوامر، المراسيم والقرارات وسواها وتصدرها الجهات العليا مثل مجالس الوزراء.

***الوثائق التنفيذية:** وهي اللوائح والتعليمات والخطابات والتقارير التي تشرح أسلوب تنفيذ نظام بكامله أو بنودا من بنوده وتصدرها الوزارات والمؤسسات العامة.

---

[1]- منشور رقم 3 المؤرخ في فبراير 1991، الخاص بتسيير وثائق الأرشيف، الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني، 1991، ص 2.

***الوثائق السياسية:** وهي كل ما يصدر من المؤسسات أو الهيئات أو الأحزاب أو الجمعيات والتنظيمات السياسية، ويندرج تحت هذا كل ما تصدره الدول في المجالات السياسية مثل المعاهدات والاتفاقيات.

***الوثائق العسكرية:** وتضم الوثائق العسكرية كافة، سواء في مجال التنظيم العسكري أو وثائق الحروب والأسلحة، والاختراعات الحربية والخطط العسكرية.

***الوثائق التاريخية:** ويقصد بها الوثائق ذات العلاقة بالتاريخ في كل مجالاته، ويندرج تحت هذا النوع الوثائق بأنواعها المختلفة، لأن الوثيقة مهما كان نوعها تصبح في وقت من الأوقات وثيقة تاريخية.

***الوثائق الدينية:** ويندرج تحت هذا النوع وثائق الأوقاف والمساجد والجمعيات الدينية.

***الوثائق الأدبية:** وتشمل كل إنتاج له صلة بالنشاطات الثقافية من (فنون وآداب، شعر صحافة، مسرح، وسينما، ورسم، ونحت)[1].

سادسا:خصائص الوثيقة الأرشيفية:

يستمد الأرشيف مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي الوثائق الأخرى، هذه الخصائص ناتجة عن مميزات المعلومة الأرشيفية في حد ذاتها، وأهمها:

* ***النشأة الطبيعية:*** تنتج المعلومات والوثائق الأرشيفية بشكل طبيعي عضوي، إذ تتشكل من خلال النشاط الذي تمارسه الإدارة والمؤسسات المختلفة أثناء عملية التسيير، ما يؤدي إلى تشكل الوثائق والمعلومات بطريقة عفوية، فالوثائق الأرشيفية هي نتاج جهود مختلفة، فهي بمثابة مواد خام للحقائق والمعلومات، تجمعت بطريقة طبيعية على مدار الزمن، وعليه فإن المجموعة الأرشيفية تتميز عن غيرها من الوثائق بخصائص ومميزات

[1]-زكي حسن الوردي: مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية، دار الوراق، عمان، 2002 ص ص 83-86.

اكتسبتها من خلال تكونها الطبيعي كميزة عدم التحيز والصحة والنشأة الطبيعية[1]، وهذا على عكس الإنتاج الفكري المتحصل عليه وفقا لعمليات البحث، أما الوثائق الأرشيفية فتتجمع وتتكون نتيجة تراكم الوثائق التي تنتجها الإدارة[2].

* ***عدم التحيز:*** تمتاز المجموعة الأرشيفية بخاصية عدم التحيز لأي جهة مهما كانت.

* ***الندرة:*** الوثائق الأرشيفية فريدة من نوعها؛ بحيث لا يمكن أن توجد مكررة في دول أخرى هذا يعني بأنها تبقى كدليل يميز الجهة المنتجة لها، عكس الوثائق المطبوعة.

* ***الترابط:*** إن كل وثيقة أرشيفية إلا وتكون مرتبطة بأخرى بروابط طبيعية مهيكلة، وإذا كانت الوثيقة الأرشيفية منفردة فقد لا تعني شيئا[3]، إذن فصفة الترابط تكون آلية بالنسبة لتشكل الوثائق داخل الملف الواحد أو داخل الرصيد بأكمله.

سابعا: تعريف الوثيقة:

تسمى المخطوط أو الشهادات الرسمية، وهي علم قائم بذاته، منها ما هو صوري (لوحات صور)، أو سمعي (تسجيلات، موسيقى)، أو مادي(أثار، نقود)، بالإضافة إلى وثائق كتب الدليل، كتب التراجم، والمجلات، والمذكرات الشخصية، والمحاضرات.[4]

ثامنا: علاقة الأرشيف بالتاريخ:

يعتبر الأرشيف ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتاريخ بإحتضانه لكافة المظاهر والظواهر التي طرأت في حياة البشرية.[1] فالأرشيف يعتبر الذاكرة الرسمية للأحداث

---

[1]- أحمد بودرشة: مرجع سابق، ص 59.

[2]- محمد محجوب مالك:ا دارة الوثائق الأرشيفية، ط2، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1992، ص 15.

[3]- محمد قبيسي: علم التوثيق والتقنية الحديثة، ط2، مرجع سابق ، ص 35.

[4]- فاطمة قدورة الشامي: المكتبات والمعلومات والتوثيق، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 41.

ويعد التاريخ يعتبر مسجلا لها. وعليه فإن كلا منهما يعمل في مستوى يختلف عن الآخر، ولكنهما يلتقيان في آن واحد وهو الذاكرة، وقد يكون الأرشيف دليلا رسميا للآخر، حيث أنه ينقل إليه العوامل النفسية التي لا يجدها التاريخ بين طيات مصادره ومراجعه.

إن الأهمية التاريخية التي يكتسبها الأرشيف من هذه الوجهة، ليس على أساس أنه وسيط يحمل في طياته الجوانب التاريخية للمجتمعات، أو كعامل من عوامل إثبات وجودهم وما يحوزونه من حقوق فحسب، بل باعتباره عنصرا يحوي معلومات أساسية ومرجعية لكل دراسة جانبية وبعدية.

تظهر معالم الأرشيف من وجهة نظر تاريخية في مساهمة الأرشيف في شرح مختلف الظواهر المتعلقة بالتطورات التي عرفتها المجتمعات، لا سيما في تكوين وتنقل المجموعات الاجتماعية منذ القدم، والتي تشكل رافدا من الروافد التي يعتمد عليها الأرشيف تاريخيا.

ومن العلاقة نجد أيضا أن المنهج التاريخي يقوم على أساس مقتضيات عدة منها: من تُقيم البحث العلمي على أساس المرجعية في استقاء المعلومات التاريخية، ومن هذا المنطلق فإن الباحث في التاريخ يعود للأرشيف لاستنباط المؤشرات الأساسية التي تشكل البراهين والأدلة التي تضفي على منهجية البحث التاريخي أسسه الموضوعية، وترتكز الأهمية التاريخية للأرشيف على أبعاد تراثية ومؤسساتية ومجتمعاتية، بحيث ترتبط ارتباطا وثيقا من خلال دورها في إثبات عامل الذاكرة الجماعية, وتعتبر مختلف الحفريات التي مكنت من استخراج كميات معتبرة من الأرشيف المتعلقة بمختلف الحضارات على كشف العلاقة الوطيدة التي تربط بين الشعوب والمؤسسات، وعليه فالرهان التاريخي للأرشيف يبرز لنا هذه الأهمية.

---

[1]– محمد بونعامة: الأرشيفات المرحلة: دراسة حالة مسألة الأرشيف المرحل من الجزائر والمتواجد بفرنسا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013، ص 122.

هذا بالإضافة إلى استعمال الأرشيف في إثبات الحقوق تاريخيا سواء تعلق الأمر بإثبات السيادة على إقليم أو لإثبات ملكية تم التحصل عليها في فترة التاريخ ومثال ذالك:[1]**(ما فعله الوفد الجزائري المفاوض مع فرنسا حول إثبات شرعية الجزائر حول الصحراء حيث استعانوا بوثيقة وقف تعود للعهد العثماني وهي وثيقة عين صالح)**؛ من هنا تكمن علاقة وطيدة بين الأرشيف والتاريخ، بحيث يعتبر الأرشيف المادة الأساس التي يرجع إليها المؤرخ.

ونجد علاقة أخرى بين التاريخ والأرشيف، تتجسد من خلال الأرشيفي الوثائقي والمؤرخ إذ كل منهما لديه صلة وثيقة بالوثائق[2]، وتكمن خصوصية هذه العلاقة في كون الوثيقة التي يقدمها الأرشيفي للمؤرخ هي نابعة من أصل نشأة القضية، وبالتالي إذا فالاستغناء عنها يجعل أبحاثه تفتقر للمصادر، فالأرشيفي هو الشخص المحترف الدارس لمهنة الأرشيف، وهو المسؤول والقائم على توفير الوثائق والسجلات للباحثين عند الطلب، فهو الذي يحضر المادة الخام للمؤرخ[3]، وهو الذي يوجهه، وذلك بمساعدته على إتاحة فضاء المعلومات وما لديه من مخزون نفيس، كما يساهم في كتابة التاريخ بمعية المؤرخ.

أما المؤرخ فهو يضطلع بمهام إعادة تشكيل الأحداث وإعطائها قالبها وطبيعتها، فهو يبذل جهد من أجل كشف الحقائق وإخضاعها للدراسة العلمية من نقد، وتحليل، وتوثيق الوثائق من أجل الاستفادة منها، وكشف الحقيقة عن موضوع ما[4].

---

[1]- محمد بونعامة: المرجع السابق، ص ص 24 – 28.

[2]– سهام منشار: دور الأرشيف في كتابة التاريخ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2013، ص ص 11، 12.

[3]– أحمد محمد الشامي، وحسب الله السيد: المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات... إنجليزي – عربي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1998، ص 123.

[4]- سماتي نسيمة: الأرشيف ودوره في حفظ الذاكرة الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر علم مكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2013، ص ص 14، 15.

وعليه فإن العلاقة بين الأرشيف والتاريخ هي علاقة وطيدة مبنية على أساس تقصي الحقائق من الوثائق، فتاريخ بدون وثائق لا يستند إلى حقيقة علمية، ولا يسعنا فهم أي موضوع بدون الرجوع للأرشيف، وما تركته لنا الإدارة من وثائق في كل المجالات، فالتاريخ والأرشيف مكملان لبعضهما البعض.

وخلاصة القول أن الأرشيف علم قائم بحد ذاته، وبالاظافة انه مادة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في جميع الدراسات والبحوث العلمية خاصة التاريخي، وأما بالنسبة للأرشيف الذي يخص الجزائر في الفترة العثمانية فأننا سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

وثائق الأرشيف العثماني في الجزائر

أولا: لمحة تاريخية عن الأرشيف العثماني التركي.

ثانيا: الأرشيف العثماني الجزائري.

ثالثا: الوثائق العثمانية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي.

رابعا: المحاولات التنظيمية للوثائق العثمانية في الجزائر.

خامسا: مراكز تواجد الأرشيف العثماني.

يعتبر الأرشيف العثماني كنزا حضاريا، وموروثا ثقافيا للدولة الجزائرية، إذ يعد مصدرا أساسيا في كتابة تاريخ الجزائر الحديث؛ لما يحتويه من مواد ومواضيع جد زاخرة بالمعلومات التاريخية.

أولا: لمحة تاريخية عن الأرشيف العثماني التركي:

1ـ تعريف الأرشيف العثماني:

اصطلح الباحثون المهتمون بمراكز الأرشيف والوثائق العثمانية الموجودة بتركيا، على إطلاق مصطلح الأرشيف العثماني على أرشيف رئاسة الوزراء الموجودة بحي السلطان أحمد في مدينة اسطنبول، أما غيره من مراكز الأرشيف التركية فتذكر مركبة، بإضافة المقر الذي تحفظ فيه الوثائق بمتحف طوب قابي[1]، والموجود كذلك بمدينة اسطنبول، وأرشيف البحرية الذي يشكل قسما من المتحف البحري الذي يضم خمسة وعشرين مليون وثيقة[2]، ويقع كذلك في المدينة التاريخية العريقة اسطنبول، فهي بذلك تحوي العديد من مراكز الأرشيف؛ كونها كانت العاصمة للإمبراطورية العثمانية، لهذا يعد الأرشيف العثماني من أكبر المراكز العالمية من حيث كمية الوثائق التي يحتويها، سواء من ناحية الكم، أو الكيف فهو يضم 200مليون وثيقة، نظرا لطول الفترة الزمنية للإمبراطورية العثمانية[3]، وهذا الأرشيف موزع على الأماكن التالية:

- أرشيف الوزارة الأولى بمدينة اسطنبول.
- أرشيف الوزارة الخارجية بالعاصمة السياسية أنقرة.
- أرشيف سراي محفوظ بقصر طوب قابي.

---

[1]- **متحف طوب قابي:** متحف عريق ضارب في التاريخ موجود باسطنبول.انظر: http://www.alukah.net/library/0/22057/نظر: يوم: 2016/01/02.

[2]- صبان سهيل: الأرشيف العثماني في خدمة التراث العربي، مجلة مكتبة فهد الوطنية، مج3، ع1، الرياض، السعودية 1997, ص 1.

[3]- فاطمة الزهراء صاري: من وثائق الإيالة الجزائرية في الأرشيف العثماني باسطنبول، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج، مج4، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، الجزائر, 2000، ص 71.

ــ أرشيف المؤسسات الخيرية التي كانت داخل البناية الاجتماعية في المجتمع العثماني، وهي تخص الأوقاف وغيرها.

ــ أرشيف مدينة بورصة: وهي تضم وثائق عن المغاربة.[1]

وهنالك أماكن أخرى تحوي الأرشيف العثماني مثل المكتبات التركية، ومكتبات البلديات الموجودة داخل الولايات التركية.

2ــ المراحل التاريخية:

إن تاريخ الدولة العثمانية الحافل بفترته الزمنية، التي قدرت بست قرون مكنته من اكتساب ثروة زاخرة من الأرشيف الممتلئ بالمعلومات إذ قدر عدد الوثائق التي يحتويها، ب200مليون وثيقة[2] وقد استطاع الحفاظ على تلك الوثائق باعتماده على عدة طرق في حفظ وتنظيم الأرشيف على مختلف تنوعاتها واختلافاتها ضمن النظام المعمول به في الدولة التركية[3]، ولقد كانت الدفاتر الأساسية والسجلات الخاصة بالأراضي والمقاطعات في الولايات العثمانية تحفظ في خزينة الدفتر خانة[4]، التي يرأسها أمين الدفتر خانة؛ في اجتماع الديوان الهمايوني[5]، ومن مميزات الدفتر خانة أنها حافظت على البنية الاجتماعية، للدولة العثمانية من حيث حقوق الأهالي والفلاحين والتشكيلات العسكرية، ولقد كانت تلك الوثائق موجودة بقصر طوب قابي وحولت فيما بعد إلى المخزن المسمى القصر العتيق بمنطقة السلطان أحمد، ولقد لوحظ بأن

---

[1]- **مدينة بورصة:** مدينة تركية عريقة تقع جنوب البوسفور، وهي تحوي كذلك على وثائق تتعلق بالمغاربة. أنظر: خليل الساحلي: من سجلات محاكم الشرع في بورصة مغاربة في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، المجلة التاريخية المغربية، عدد1، تونس، 1974، ص 45.

[2]-فاطمة الزهراء صاري: المرجع السابق، ص ص 72 -74.

[3]- سهيل صبان: المرجع السابق، ص 2.

[4]- **الدفتر خانة:** هي الدائرة المعنية بالشؤون المالية،في الولاية أو الدولة العثمانية ويسمى مديرها، دفتر دار أي أمين الدفتر، وكانت تحفظ فيها دفاتر التحرير التي تحتوي على سجلات قيود الأراضي، وتحديد أنواع الأراضي من زعمات وخاص، ومالك، ووقف وغيرها. أنظر: صبان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000، ص 113.

[5]- **الديوان الهمايوني:** هو ديوان السلطان، أما كلمة همايون فهي كلمة تعظيم خص بها السلاطين العثمانيين؛ وتعني ذا حظ وقدرة. أنظر: سهيل صبان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، المرجع نفسه، ص 226.

السلاطين العثمانيين قد اهتموا وحرصوا على حفظ وصيانة الوثائق المحررة والدفاتر والمعاهدات، وذلك من خلال الفرمان الذي أصدره السلطان عبد الحميد الأول في 1755م، يأمر فيه رئيس الكتاب بالديوان الهمايوني بوضع كل السجلات والوثائق تحت مسؤولية أمين دفتر خانة[1]، رغم ذلك لم يكن التوثيق عندهم بالمفهوم الحديث، بحيث كانت الوثائق توضع داخل أكياس وصناديق مما عرضها للتلف، ومن ثم تم الفصل في الوثائق عن بعضها البعض في عهد محمد أمين باشا في 12 مارس 1845م أي في منتصف القرن التاسع عشر.

وزاد تطور التوثيق عند العثمانيين أيام الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، الذي تقلد منصب سفير في فرنسا وانجلترا، وأدرك الأهمية التي يوليها الأوروبيين للأرشيف، فأصدر قرارا في 12 سبتمبر1847م نص فيه على إقامة مؤسسة أطلق عليها اسم خزينة الأوراق وتم إنشاء مبنى خاص بالأرشيف.

بالإضافة إلى المرسوم الأعلى للأحكام في 03أكتوبر 1847م الذي صادق عليه السلطان عبد المجيد، وبموجبه شرع في بناء مبنى الأرشيف، وتم تعيين حسن أفندي كمسؤول عن هذا المبنى الذي عرف بمديرية خزانة الأوراق، وغير اسمها فيما بعد باسم وزارة خزينة الأوراق[2]، وفي 22فيفري 1848م، صدرت لائحة مؤقتة من المجلس الأعلى للأحكام العدلية، تجددت فيها المناهج التي يجب إتباعها في طريقة التصنيف، وفرز الوثائق وحفظها في خزانة الأوراق.[3]

وفي سنة 1850م، بدأ الشروع في الاستفادة من الوثائق الأرشيفية، و تم تغيير اسم وزارة خزينة الأوراق إلى مديرية خزينة الأوراق، وبقيت تحمل ذلك الاسم إلى غاية نهاية الخلافة العثمانية، في سنة 1924[4].

---

[1]- فخاشي اقفش،عصمت بنبارق: الأرشيف العثماني، مركز الأبحاث والفنون الإسلامية، عمان، 1986، ص 521.

[2]- سهام فنيش، ربيعة تنام: دور الأرشيف العثماني في كتابة التاريخ الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تقنيات أرشيفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص20.

[3]- فاطمة الزهراء صاري: مرجع السابق، ص89

[4]- فخاشي اقفش، عصمت بنبارق: المرجع السابق، ص423

ثانيا: الأرشيف العثماني الجزائري:

1ــ ماهيته:

هي الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالمرحلة العثمانية في تاريخ الجزائر الحديث، من أيام خير الدين بربروس إلى غاية الإحتلال الفرنسي(1518-1830)، هذه الفترة الممتدة على ثلاث قرون مكنت الجزائر من اكتساب ثروة زاخرة من الوثائق التي تعتبر الذاكرة الرسمية في تاريخ الجزائر في تلك الفترة، كما أنها، أي الوثائق، كانت بمثابة الموروث الثقافي، والتراث الوطني، والمصدر الأول والأخير للدولة الجزائرية،[1]

وعليه فإن الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر في تاريخها الحديث، سواء منها الموجود حاليا بالجزائر, أو المحفوظة باسطنبول، أو الموجودة بالأرشيفات الأوروبية- سواء منها المتعلقة بالمراسلات الجزائرية الخارجية مع الدول الأوروبية أو قناصل الدول أو ما أخذه الاستعمار الفرنسي أثناء احتلال الجزائر وما بعده – قد أكسبتها أهمية بالغة لكونها تشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ الجزائر في هذه الفترة (العهد العثماني) فهذه الوثائق تقدم للباحث المؤرخ الجزائري المادة الأساسية وتشكل في نفس الوقت العمود الفقري لأي عمل تاريخي يحاول من خلاله الباحث إعادة بعث ماضي الجزائر.

وتتضمن هذه الوثائق قسما يتعلق بالحياة الداخلية، والإدارية والمالية، وقسما آخر يتعلق بالحياة الخارجية[2]، فقد تكونت هذه الوثائق نتيجة التسجيلات المستمرة للأوامر، والقرارات والملاحظات الصادرة عن حكام الإيالة الجزائرية، أو موظفي البايلك، أو الفرمانات الواردة من سلاطين الباب العالي وموظفيه, بالإضافة إلى نشاط وكلاء الإيالة الجزائرية بالخارج، أو قناصل

---

[1]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: الوقف في الجزائر، دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد الحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 1551 ــ1815، الأرشيف الوطني الجزائري، الجزائر، 2012, ص 3.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية: دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2000، ص ص 41-43.

الدول الأوروبية وتجارها المقيمين بالجزائر[1]، ناهيك عن نشاط الإدارة العثمانية بالجزائر التي كانت منظمة تنظيما دقيقا، مما مكن الجزائر من وفرة الوثائق الرسمية.

وفي هذا الصدد يقول عبد الجليل التميمي: (...**إن الإدارة العثمانية بالجزائر كانت منظمة، وإن النظام الإداري والعسكري قد انفردا بشكل خاص لوفرة الوثائق، والجزائر كسائر الولايات المرتبطة بمركز الإمبراطورية العثمانية قد عرفت نشاطا حثيثا تجاريا وعسكريا في حـــوض البحر الأبيض المتوسط، ونتج عن ذلك وفرة الوثائق الرسمية وذلك إن أمر التسجيل والتقييد أصبح ضرورة إدارية خصوصا إذا تعددت مصالح دواليب السلطة ...)**[2].

2- المواد والمواضيع التي تحتويها الوثائق:

تحتوي الوثائق العثمانية على مواضيع هامة ومفيدة وتعتبر مادة خام ومن بين هذه المواضـــيع نذكر:

***نظام الدخل ونظام جباية الضرائب:** وهي الوثائق التي تتعلق بضـــرائب العشـــر، والزكـــاة والمعونة القبلية، وجزية اليهود، والعوائد، ورسوم الحكور المفروضة على أراضـــي البايلـــك, غنائم الجهاد البحري, إتاوات وهدايا الدول الأجنبية, رسوم الجمارك والأسواق، بالإضافة إلـــى أنواع التاركات والعائدات التي تؤول إلى بيت المال في حالة عدم وجود ورثة شرعيين.[3]

***أوجه الإنفاق وجريات الجند:** وتتعلق بالوجود العسكري التركي بالجزائر، وتتضمن أجـــور الإنكشاريين, رياس البحر, رواتب الموظفين والعمال, نفقات التجهيـــزات وشـــراء الأســـلحة, مصاريف المرافق العامة من عيون وسواقي وأزقة وطرقات، كما تتصل بأوجه الإنفـــاق مـــن

[1]- فاطمة الزهراء، فتيحة بخاري: المرجع السابق، ص 2.

[2]- عبد الجليل التميمي: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات: المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983، ص13.

[3]- عبد الجليل التميمي: المصدر نفسه، ص – ص 13- 28.

هدايا ترسل من الإيالة إلى اسطنبول والحرمين الشريفين بمكة المكرمة، والمدينة المنورة, نفقات ومصاريف بيت المال, وقد بلغ عدد هذه الدفاتر 33دفتراً.[1]

***الأملاك العامة:** تتعلق هذه الدفاتر بأملاك الأوقاف والأحباس، التي يعود أكثرها للحرمين الشريفين, أملاك سبل الخيرات، المرابطين, الأندلس, الشرفاء, وكذلك البنايات التي تعود إلى بيت المال, الدفاتر التي تخص البايلك كالتحصينات والثكنات والقناطر والمحلات والمساكن والدكاكين.

***التجارة ونظم الجمارك:** تتعلق هذه الدفاتر بالتقارير المنوطة من طرف الوكلاء الجزائريين بالموانئ التي كانت تعرف الحركة التجارية النشيطة مثل: ميناء أزمير, ميناء صالونيك الإسكندرية, طرابلس, سوريا, طرابلس الغرب, تونس, المغرب الأقصى, موانئ الدول الأوروبية.[2]

***العملة والخزينة:** وهي الوثائق التي تتعلق بها من ضرب النقود, نسبة المعادن المستخدمة في العملة, ثروات, ودائع الخزينة.

***الزراعة والصناعة:** وهي التي تتعلق بالإنتاج الزراعي، والحيواني، وأنواع المصنوعات، وباقي المهن، والصنائع المختلفة.[3]

***حالة السكان:** تتعلق هذه الوثائق بالطوائف السكانية، ومختلف تشكيلاتهم من أتراك، وحضر وكراغلة، وغيرهم، تساعد هذه الدفاتر في التعرف على طوائف السكان في المدن والقرى بمختلف طبقاتهم، والخلافات، والثورات بينهم.

---

[1]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: المرجع السابق، ص 13.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص ص 43، 44.

[3]- محمود عباس حمودة: الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال إفريقيا ليبيا تونس والجزائر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د، ت)، ص ص 33-35.

***الأمور الإدارية والعسكرية:** تتعلق هذه الدفاتر بالوظائف، والرتب، وإجراءات التولية والعزل والتغريم، والمصادرة, فرق الجيش المتعددة ورتبهم وثكناتهم وأسلوب معيشتهم ونشاطهم العسكري في المدن والأرياف.[1]

ثالثا: الوثائق العثمانية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي:

1- عشية الاحتلال:

تعرضت الوثائق العثمانية الجزائرية أثناء الإحتلال الفرنسي في العقود الأولى إلى الإتلاف والضياع؛ ذلك جراء الفوضى التي صاحبت دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر, كما أنها تعرضت إلى الإهمال المتعمد من طرف الموظفين الفرنسيين للإدارة بالجزائر، وقد تسبب هذا التصرف في اختفاء وضياع الكثير من الوثائق، ولم يقتصر أمر ضياع الوثائق الرسمية مدينة الجزائر و فقط، بل شمل كل المدن والمناطق التي وصلها الجيش الفرنسي مثل: تلمسان قسنطينة, وغيرها من المدن الجزائرية.[2]

ومن الأمور التي ساهمت في تلف واختفاء بعض الوثائق، هو أن فرنسا لم تتخذ أي إجراء لتسوية مختلف الخدمات المدنية، ولم تعط أي أمر للموظفين الجزائريين في المصالح الإدارية، كما لم يتم إعلامهم ببقائهم في وظائفهم، أو عزلهم منها، هذا ما ساهم في تخليهم عن مناصبهم ووظائفهم طواعية، دون أن يقوموا بتسليم الوثائق التي كانت بحوزتهم، و متلفين قسما ونصيبا هاما من هذه الوثائق[3].

وهناك عوامل أخرى ساهمت في إتلاف وإخفاء الكم الهائل من الوثائق كان نتيجة التصرفات الوحشية التي قام بها الجنود الفرنسيين عشية دخولهم العاصمة في 5جويلية1830، حيث تعرضت فيها الوثائق للحرق, والسرقة, النهب, ناهيك عن تصرف بعض الموظفين الإداريين التي عينتهم الإدارة الفرنسية، والتي أوكلت لهم مهمة المحافظة على ما بقي من

[1]- ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص 43.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: المصدر نفسه، ص ص 46، 47.

[3]- عبد الجليل التميمي: المصدر السابق، ص 14.

الأوراق الرسمية للإيالة الجزائرية مثل: الموظف جير دان مدير إدارة الدومين، والموظف ألبير دوفو محافظ الأرشيف العربي بمصلحة الدومين، وبعد موت دوفو1876 تعرضت فيه الوثائق إلى الإهمال والضياع نتيجة بقائها دون رعاية تذكر حتى سنة 1908، حين عين السيد أسكير محافظا بمصلحة الأرشيف بالجزائر تحت الإلحاح الشديد والنداءات المتكررة في الصحف.

2- الاهتمام الفرنسي بالوثائق:

ظهر نوع من الاهتمام الفرنسي بالوثائق الأرشيفية التي اعتمدت عليها لإخماد الثورات والاستيلاء على الممتلكات والأموال، واستمرت فرنسا بجمعها حتى السبعينات من القرن التاسع عشر،كان الهدف منها التعرف على الممتلكات، وقضايا الأراضي الخصبة القريبة من المدن من أجل الاستحواذ عليها، وتوزيعها على المعمرين[1]، كلف "جير دان" أحد الموظفين الإداريين ومدير الدومين بإجراء أبحاث حول الوثائق الهامة التي يمكن أن تساعد الإدارة الفرنسية على إدارة شؤون البلاد.

أعلنت الإدارة الفرنسية الموجودة بالجزائر قرارين: الأول في 7ديسمبر1830، والثاني في 23ماي 1834[2] يقضيان بالحفاظ على أملاك المساجد، والزوايا، وكل الأمكنة الدينية من طرف الوكلاء، ولكن هذين المرسومين لم يتم العمل بهما، فبقي حبرا على ورق، وذلك راجع للسياسة المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية، غير أنه أعلن في تاريخ 13أكتوبر 1848 مرسوم يقضي بالاهتمام بمخلفات الدولة العثمانية من وثائق ودفاتر، ورسوم، وغير ذلك[3].

ورغم كل هذا الاهتمام فإنه لم يكن مجديا، بل حدث العكس ، حيث أتلفت، واختفت الكثير من الوثائق، وضاعت بين براثن الجنود، الذين كانوا مهتمين ومعجبين بالخط العربي التركي[4]، وكذا الأختام، حيث كانوا يقتنونها لجمالها، مما ساهم في ضياعها، ولم يقف الأمر إلى هذا الحد، بل إن العديد من الوثائق عرفت طريقها إلى المكتبات المختصة في بيع التحف.

---

[1]-فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: مرجع سابق، ص 3.

[2]- عبد الجليل التميمي: المصدر السابق، ص 15.

[3]-ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص42.

[4]- محمود عباس حمودة: مرجع سابق، ص 32.

وقبل خروجها من الجزائر قامت فرنسا 1961-1962 بترحيل كتلة ضخمة من الأرشيف الجزائري، الذي له أهمية ومنفعة تاريخية, تشمل كل الميادين, وقد رحلت ما يقدر بحوالي 200ألف علبة بشكل عام و1500[1]علبة تتعلق بالفترة العثمانية، وأودعتها في أماكن عديدة في فرنسا مثل: وزارة الحرب، وقصر فانسان واكس أن بروفانس.[2]

رابعا: المحاولات التنظيمية للوثائق العثمانية في الجزائر:

كانت هناك محاولات تنظيمية للوثائق العثمانية من طرف بعض الباحثين والمختصين في الأرشيف، الذين بذلوا عدة محاولات منذ أواسط القرن التاسع عشر بالنسبة للفرنسيين، ومطلع الاستقلال بالنسبة للمحاولات الجزائرية، وكل هذا من أجل تبويب الوثائق العثمانية في الجزائر قصد تسهيل الاستفادة منها، وقد لعبت هذه المحاولات شكلا ايجابيا لهذه الوثائق، ومن بين هذه المحاولات أذكر:

1- المحاولات الفرنسية:كانت هناك محاولات فرنسية نذكر منها:

***محاولة ألبير دوفو: (A.DEVOULX):**

محافظ الوثائق بإدارة الدومين, تعلم اللغة العربية وأجادها بمعهد باب عزون، قام ألبير دوفو بوضع فهرسة للوثائق العثمانية عام 1850م يتعلق الأمر بـ: 508 ملف، وصنفها في مجموعتين: الأولى تعرف بسجل البايلك، والثانية بسجل بيت المال[3]، وكان يساعد ألبير دوفو جزائريان ساهما له في ترجمة الكثير من الوثائق التركية وهما: "محمد بن مصطفى"، "والسي محمد عثمان بن خوجة".

قام دوفو بالإشراف على الدفاتر والوثائق التي وضعت تحت إشراف الإدارة الفرنسية، فنقلها من مصلحة الدومين إلى مكتبة الدولة العامة، وعمل على ترجمة الدفاتر والوثائق، وكان

---

[1]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: المرجع سابق، ص 3.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص 53.

[3]- عبد الجليل التميمي: المصدر السابق، ص ص 16 - 19.

حريصا على اقتناء كل ما يمد لتاريخ الجزائر بصلة، وتمكن من جمع الآلاف من الوثائق، ومرت عليه حوالي مائتي ألف وثيقة.

ولدوفو أعمال كثيرة على الوثائق، تعدت ذلك إلى نشر العديد من ملفات الوثائق، أما بالنسبة للدفاتر فقد عمل على وضع ترقيم جديد للدفاتر كما أسلفنا الذكر, هذا بالإضافة إلى أعمال أخرى قام بها دوفو وهي التي مازالت تشكل المصدر الأساسي لكثير من الباحثين, وهي عبارة عن سجلات ووثائق ترجمها إلى الفرنسية منها: سجل التشريفات، سجل الغنائم البحرية، ووثائق حول مساهمة الجزائر في حرب الاستقلال اليونانية، ووثيقة عهد الأمان، بالإضافة إلى أعماله حول الريس حميدو، وثكنات الإنكشاريين، تاريخ الجزائر العام[1]، مشروع حول نظام الجزائر السياسي والعسكري في العهد العثماني[2]، حيث وضعت هذه الأعمال في خزائن أرشيفات الحكومة العامة مع القسم الخاص بالسجلات العربية التركية، المرقمة بحرف Z.[3]

***محاولات جون دوني 1921:**

هذه المحاولة كانت نتيجة دراسة الوثائق، التي كلف بها من طرف وزير المعارف الفرنسي وقسم جون دوني هذه الوثائق إلى ثلاث أجزاء:

الجزء الأول: يشمل دفاتر تهم الجزائر العاصمة وضواحيها، ويحتوي على 496 دفتر، وقد قسم هذا الجزء بذاته إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: من 1 إلى 469 تحتوي العديد من الدفاتر، مرقمة ومعنونة، ومرتبة على الشكل التالي: دفتر البايلك, ساقيات, أحباس مكة والمدينة, دفاتر متعلقة بسبل الخيرات, دفاتر متعلقة بالمهاجرين الأندلسيين, دفاتر خاصة بالمؤسسات الدينية, دفاتر تتناول الإنكشاريين والبايلك, دفاتر أخرى تحوي قضايا متنوعة.

---

[1]- هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 2003، ص 101.

[2]- خليفة حماش: كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، دار نوميديا للنشر والتوزيع, قسنطينة، الجزائر, 2014، ص 109.

[3]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: مرجع سابق، ص 3.

القسم الثاني: يحتوي على مايهم مقاطعة قسنطينة مرقم من 470 إلى 490.

القسم الثالث: وهو القسم المتعلق بمقاطعة وهران مرقم على الشكل التالي من 491 إلى 492.

القسم الرابع: دفاتر وسجلات متعلقة بالخواص وهي مرقمة من 493 إلى 508.

الجزء الثاني: يحتوي هذا الجزء على بعض الكتب العربية والتركية، للقرآن الكريم والشعر ومرقم من 1 إلى 21.

الجزء الثالث: ويضم هذا الجزء تسع حزم من رسائل وقصاصات.[1]

***محاولة إسكير:**

تأتي هذه المحاولة التي عملها أسكير في تنظيم الوثائق العثمانية بعد محاولة دوني، ولقد اختلف كل من عبد الجليل التميمي، وناصر الدين سعيدوني في ذكر المرحلة التاريخية له، إلا أنهما يؤكدان على أن أسكير عمل على تكملة ما عمله ألبير دوفو في تنظيم الوثائق وتبنيه، فأفرد لها قسما خاصا أطلق عليها مجموعة زاد(series Z) نفس عمل دوفو.[2]

***محاولة فيرو:**

تقتصر هذه المحاولة على الفهرس الذي وضعه لأرشيفات واحتكارات التجارة في الشرق الجزائري الذي كانت تقوم به الشركة الفرنسية لصيد المرجان من القرن السادس عشر، هذه الأرشيفات تتوزع على ست صناديق، وتضم 2302 وثيقة.

***محاولة مارسيال كولمب:**

اهتم كولمب بالدفاتر التي تخص الإنكشاريين، خاصة في العقدين الأخيرين 1809-1829 من العهد العثماني، ووضع لها فهرسا.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: مصدر سابق، ص44.

[2]- عبد الجليل التميمي: مصدر سابق، ص20.

2ـ المحاولات الجزائرية:

كانت هناك محاولات صادقة لتنظيم الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالفترة العثمانية،هذا بعد المحاولات الفرنسية، وكانت جل هذه المحاولات بعد الاستقلال، من بينها:

***عبد الجليل التميمي:**

كانت محاولة عبد الجليل التميمي[1]، نتيجة دراسة علمية جاهدة وصادقة، وتجارب سابقة، أبرزها في شكل عمل منهجي متكامل، يستند إلى مقدمة وافية يعتمد فيها على مقاومة الأرشيفات في كل من الجزائر وفرنسا، وتوجه بكتاب موسوم بـ: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر،[2] قسم التميمي الكتاب إلى خمسة أقسام[3]، وهي كالتالي:

- القسم الأول: يشمل الدفاتر من 1-64 بالمركز الوطني للوثائق.
- القسم الثاني: من 1- 368 بالمركز الوطني للوثاق.
- القسم الثالث: يتضمن 28 دفتر بالمديرية الجزائرية.
- القسم الرابع: يتضمن حوالي 60 بالمديرية الجزائرية.
- القسم الخامس: يتضمن حوالي 36 دفتر بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة.

---

[1]- **عبد الجليل التميمي** : هو مؤرخ تونسي من مواليد 1938 بالقيروان الجمهورية التونسية، لديه عدة شهادات من بينها دكتورة دولة في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة أيكس إن بروفانس فرنسا، وقد تقلد التميمي عدة مناصب. للمزيد عن عبد الجليل التميمي،انظر عبرالموقع: http://temimi.refer.org/temimi/Image/documentation/Cv-Dr-Temimi.pdf : نظر يوم:2016/03/09.

[2]- عبد الجليل التميمي: المصدر السابق، ص 37، 50، 127، 136، 146.

[3]- عبد الجليل التميمي: مقدمة فهرس الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، المجلة التاريخية المغربية،ع2، تونس، 1974، ص 143.

وقد شرح التميمي في كتابه هذا مختلف مواد هذه الوثائق وصنفها تصنيفا دقيقا.[1]

***أحمد توفيق المدني:**

تعتبر محاولة الشيخ أحمد توفيق المدني[2] هي الأولى في تاريخ الأرشيف العثماني الجزائري – كون عبد الجليل التميمي تونسي – وقد كلف بها الشيخ، من طرف المركز الوطني للدراسات التاريخية قام فيها بتصوير ما يزيد عن 4000 وثيقة[3] في سنة 1979 بأرشيفات اسطنبول،تتعلق بتاريخ الجزائر، وهي عبارة عن مراسلات بين الباب العالي، والإيالة الجزائرية[4]، ساعده في التعريب هذه الوثائق الشيخ "فكري طونا".[5]

بالإضافة إلى هذه المحاولتين، هناك محاولات أخرى جزائرية صادقة من باحثين جزائريين مختصين، من بينهم: ناصر الدين سعيدوني، عائشة غطاس، فاطمة غشي، والسيد شهاب الدين بن يلس[6]، الذي أنجز فهرسا خاصا بالرصيد العثماني[7] ، وهما فهرسان، الأول فهرس تحليلي لسلسلة بيت المال والبايلك، والثاني فهرس تحليلي للمحاكم الشرعية، ولا أنسى فاطمة الزهراء صاري، التي أنجزت فهرس تحليلي، يعتبر الجزء الثاني من بيت المال والبايلك في سنة 1993.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: مصدر سابق، ص 56.

[2]- **أحمد توفيق المدني:** هو عالم من العلماء المسلمين الجزائريين، ومؤرخ من المؤرخين الجزائريين، ويعتبر رائد من رواد المدرسة التاريخية، ولد سنة (1899)، تقلد عدة مناصب خاصة بعد استقلال الجزائر، منها وزير الثقافة، توفي سنة 1983. أنظر: عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص87-413.

[3]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: مرجع سابق، ص7.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص 75.

[5]- أحمد توفيق المدني: من الوثائق الجزائرية باسطنبول، المجلة التاريخية، العدد9، المركز الوطني للدراسات التاريخية الجزائر، 1980، ص 72.

[6]- شهاب الدين يلس: فهرس سجلات البايلك وسجلات بيت المال، مجلة الوثائق الوطنية الجزائرية، عدد خاص، الجزائر 1986، ص 25.

[7]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: المرجع السابق، ص 13.

خامسا: مراكز تواجد الأرشيف العثماني:

إن الأرشيف الجزائري المتعلق بالفترة العثمانية يتواجد بمراكز عديدة، سواء في داخل الجزائر أو في خارجها، فهو موزع على عدة مراكز في العالم نظرا للامتداد التاريخي للايالة الجزائرية في العهد العثماني، بالإظافة إلى عامل الاستعمار الفرنسي، وعليه فإن مراكز توزع الأرشيف هي كالتالي:

1- في الداخل:

يتوزع الأرشيف العثماني في الدولة الجزائرية في مراكز عديدة، هذه المراكز هي التي حافظت على الوثائق، بحيث بوبتها قصد تسهيلها للباحث والمؤرخ الجزائري، فهي الان تشكل للباحث مصدر أساسي، لابد من الرجوع إليها، لدراسة تاريخ الجزائر الحديث ومن بين هذه المراكز أذكر:

أ- مركز الأرشيف الوطني الجزائري:

لعبت الدولة الجزائرية دورا أساسيا في بذل الجهود للحفاظ على الثروة الوطنية، والتي هي الأرشيف، وبهذا وضعت الدولة مرسوما رئاسيا سنة(1971 [1] يحث على صيانة التراث الإداري والتاريخي والثقافي، وقد تدعم هذا بإنشاء مركز وطني للدراسات التاريخية[2]، وإحداث

[1]-ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص 58.

[2]- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500ـ1830، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،(د، م)، (د ت)، ص 67.

مؤسسة الوثائق[1]، ويعد هذا المركز من بين المكتسبات الكبرى التي أنشأتها الجزائر المستقلة في 1989و تسلمت المديرية الوطنية للوثائق بعد مفاوضات أجريت مع فرنسا الوثائق المتعلقة بالعهد العثماني على ثلاث مراحل[2]:

المرحلة الأولى: في سنة 1968 تحتوي على سجلات البايلك، وبيت المال، وهي 386 سجل موزعة على 36 علبة.

المرحلة الثانية: سنة 1975 دفعة ثانية، وفيها 14318 وثيقة، موزعة على 153 علبة، تحتوي على المحاكم الشرعية، الأوقاف، الملكيات، عقود الزواج،،،الخ.

المرحلة الثالثة: 1981 هذه الدفعة تكملة للدفعة الأولى، من سلسلة بيت المال والبايلك، فيها 133 سجل، موزعة على 15 علبة.

أما بالنسبة على ما يحتويه المركز للوثائق المتعلقة بالفترة العثمانية، فهي كالتالي: سجلات بيت المال والبايلك، وهي تمثل الفترة ما بين 1700-1862، البايلك 386 سجل، موزعة على 36 وحدة، بيت المال: 64 سجل، موزعة على 11 وحدة.

ـالمحاكم الشرعية: وهي 52 وحدة، تمثل الفترة مابين 1592-1856، ومواضيعها هي:

ـ قضايا الأوقاف، والملكيات الخاصة بها.

ـ إثبات نسب التسجيل، عقود الزواج والطلاق.

ـ تحديد صداق، إرث، هبة.

وبمركز الأرشيف الوطني فهرس متوفر باللغة العربية ويظم:

[1]- عمر ميموني: مؤسسات الأرشيف الوطني الواقع والأفاق اقتراحات ونماذج، مجلة المكتبات والمعلومات، مج2،ع3 جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 90.

[2]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بوخاري: المرجع السابق، ص 5.

1ــ المراسلات للإيالة الجزائرية مع الدول الأوروبية، والدولة العثمانية وغيرها من الدول الأخرى.

2ــ المعاهدات السلمية التي كانت تجريها الإيالة الجزائرية، وهي تغطي الفترة الممتدة ما بين 1619ــ1815، وتحوي 32 معاهدة.[1]

ب- المكتبة الوطنية الجزائرية:

تعتبر المكتبة الوطنية أقدم مؤسسة ثقافية بالجزائر، حيث يعود تأسيسها إلى سنة 1835[2]، وقد مرت المكتبة بعدة مراحل منذ تأسيسها، إلى أن أصبحت على الشكل الحالي في سنة

1996[3] وهي تقع حاليا بالجزائر العاصمة، وتضم عددا هائلا من الوثائق المتعلقة بالفترة العثمانية، عبارة عن مجموعات تحوي الكثير من المواضيع المتعلقة بتلك الفترة[4]، ومن بين هذه المجموعات، المجموعة المتعلقة بباليك التيطري[5]، وللأسف لا يسعنا ذكر كل ما تحتويه المكتبة من الوثائق ومواضيعها.

وهناك مراكز أخرى تحوي الأرشيف مثل: متحف المجاهد، أرشيف قسنطينة الذي يحوي عددا لا بأس به من الوثائق العثمانية تضم: وثائق عقود الزواج، وسجلات الوقف التابع لبايلك قسنطينة[6] وكذا المدية التي يوجد فيها سجل المحاكم الشرعية المتعلقة بباليك التيطري.

2ــ في الخارج:

---

[1]- مركز الأرشيف الوطني الجزائري: دليل الأرصدة بمؤسسة الأرشيف الوطني، (د، م)، (د،ت)، ص ص 7، 8.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: المصدر سابق، ص 78.

[3]- الصديق شريط، سيق الدين لرقش: المكتبة الوطنية ودورها في حفظ وإتاحة المخطوطات المكتبة الوطنية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم مكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 41.

[4]- للإطلاع على مواضيع الوثائق وما تحتويه المكتبة، أنظر: خليفة حماش: كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص ص 26 – 160.

[5]- فايزة بوشيبة: باليك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 7.

[6]- سليمان كنان: استخدامات الباحثين للوثائق الأرشيفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010 ص 42.

تتوزع الوثائق الوثائق العثمانية في أماكن عديدة من العالم ومنها:

أ) تركيا:

نظرا للإرتباط التاريخي للجزائر بالدولة العثمانية لمدة زمنية تزيد عن ثلاثة قرون، ونتيجة هذا الارتباط وجدت وثائق خاصة بالجزائر، وهي موجودة بأرشيف الوزارة الأولى باسطنبول، وهي مقسمة على قسمين:

ـ وثائق محفوظة في إضبارات.

ـ مدونات في سجلات تحتوي على فرمانات والمراسلات السلطانية.

تم إحصاء حوالي 7500 وثيقة، وقد ترجمت منها حوالي 2000 وثيقة من العثمانية إلى العربية[1]، وتوجد الوثائق الخاصة بالجزائر في التصنيف والدفاتر الآتية:

– تصنيف الخط الهمايوني[2]: صنفت فيه الوثائق التي عالجت مسألة الإحتلال الفرنسي، وموقف الدولة العثمانية منه، إلى جانب المراسلات بين أحمد باي، والأمير عبد القادر، والسلطان عبد الحميد الثاني.[3]

– دفاتر المهمة: وهي الوثائق التي ضمت في أغلبها الفرمانات، والأوامر السلطانية الصادرة إلى ولاة الجزائر في مختلف الشؤون الخاصة بأمور الانكشارية، وحركة تعيين وتغيير الولاة الجدد، كما تتضمن الأحكام الصادرة فيما يخص الشكاوي المقدمة في حق موظفي الإدارة.[4]

ب) فرنسا:

---

[1]– فاطمة الزهراء صاري: وثائق الإيالة الجزائرية في الأرشيف العثماني باسطنبول، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بالجزائر والمحفوظ بالخارج، مج4، مطبوعات: الأرشيف الوطني، الجزائر، 2000، ص 86.

[2]– أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 73.

[3]– عبد الجليل التميمي: نصوص ووثائق في التاريخ المغربي، تونس، الجزائر، ليبيا(1816ـ1871)، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس, 1972، ص 211.

[4]– فاطمة الزهراء صاري: المرجع السابق، ص ص 87، 88.

نظرا للاحتلال الفرنسي في الجزائر، والذي دام عن ما يزيد 130سنة، وما ذكرناه عن حالة الوثائق في العهد الفرنسي، عندما قامت فرنسا بنقل عن ما يزيد عن 200 ألف، و1500علبة متعلقة بالمرحلة العثمانية ما بين 1961 و1962.[1] وهي متواجدة في المراكز التالية:

- أرشيف وزارة الحرب بفان سان مجموعة ش (sérié H).

- أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا.[2]

أما المكان الذي يضم العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وبالأخص الوثائق العثمانية هو:

ـ أرشيف ما وراء البحار أيكس ـ إن ـ بروفانس: فيه ملف الجزائر العثمانية ضمن مجموعات (A–B– C – D)، بالإضافة إلى الأفلام المصورة للوثائق العربية التركية.[3]

ـ أرشيف العاصمة الفرنسية باريس: وهي تضم المجموعة ف (série F80)، المتعلقة بالوثائق العثمانية.[4]

ج) إسبانيا:

تكونت هذه الوثائق نتيجة الصراعات التي كانت بين الدولة الجزائرية، والدولة الإسبانية، لما يقارب الثلاث مائة سنة(300سنة)[5]، وعليه فإن الوثائق التي يحويه الأرشيف الوطني بالعاصمة

---

[1]- نسيمة بوخيار: الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 25.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: مصدر سابق، ص 77.

[3]- احمد صاري: من مصادر الأرشيف المتعلقة بتاريخ الجزائر والمحفوظة بأرشيف ما وراء البحار.مطبوعات الأرشيف الوطني .مرجع سابق.ص95.

[4]- فارس شاشة: الأرشيف الجزائري الموجود بالخارج الواقع وسبل الاستفادة، بسكرة، الجزائر، (د، ت)، ص، ص 80، 81.

[5]- كان هناك صراع مرير بين الإيالة الجزائرية والدولة الاسبانية ، للمزيد حول طبيعة الصراع بين الدولتين، أنظر: أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة بين الجزائر وإسبانيا(1492 – 1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دار البعث قسنطينة، الجزائر، (د، ت)، ص 3.

مدريد، هي عبارة عن رسائل ومراسلات بين دايات الجزائر، وملوك إسبانيا، خاصة خلال أعوام

(1780~1798)، وقد نشرها الدكتور يحيى بوعزيز في كتاب سماه بـ: المرسلات الاسبانية الجزائرية، وهو يضم العديد من الرسائل التي شرحها بالتفصيل الدقيق.[1]

بالإضافة إلى الدول أنفة الذكر، هناك دول أخرى تحوي على الأرشيف المتعلق بالدولة الجزائرية في المرحلة العثمانية، أمثال تونس[2]، التي تضم العديد من الوثائق المتعلقة بالجزائر العثمانية[3]، وغيرها من الدول مثل، البرتغال، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، إنجلترا الدانمارك، النرويج السويد، سوريا، قبرص، مصر، ليبيا، مالطة، المغرب الأقصى، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

تكونت هذه الوثائق نتيجة نشاط الدولة الجزائرية في حوض البحر الأبيض المتوسط ويرجع سبب ذلك إلى قوة أسطولها البحري، مما سمح لها بتبادل العديد من المراسلات مع مختلف الدول، وسعيهم إلى كسب ود الدولة الجزائرية.

وخلاصة القول مما سبق فإن الجزائر تملك ثروة زاخرة من الوثائق الأرشيفية تعد مصدرا أساسيا في تاريخ الجزائر من حيث المواد والمواضيع التي يحتويها، مرت بمراحل عديدة شاهدتها في حياتها ،خاصة في العهد الفرنسي ،التي تعد من اخطر المراحل التي شهدتها هذه الوثائق ،أما من ناحية الأهمية العلمية في تدوين تاريخ الجزائر في المرحلة الحديثة فإننا سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

---

[1]- للمزيد حول المراسلات الإسبانية الجزائرية. أنظر: يحي بوعزيز: المراسلات الإسبانية الجزائرية(1781- 1798) والمحفوظة بالأرشيف الوطني بمدريد، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1965، ص5.

[2]- منير عبيد: الجزائر في ضوء بعض المصادر الأرشيفية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي خلال الفترة الحديثة مطبوعات: الأرشيف الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص ص 57 – 60.

[3]- خليفة حماش: مرجع سابق، ص ص 161 – 165.

[4]- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500 – 1830)، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص 5.

الفصل الثالث

أهمية وثائق الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث

أولا: التاريخ السياسي.

ثانيا: التاريخ الاقتصادي.

ثالثا: التاريخ العسكري.

رابعا: التاريخ الاجتماعي والثقافي.

تشكل الوثائق العثمانية أهمية بالغة في كتابة شتى مجالات تاريخ الجزائر الحديث تحتوي على مواضيع ثرية، تعتبر كمادة خام استغلها مؤرخو الجزائر من أجل تدوين تاريخ الجزائري الحديث، مستعينين بتلك الوثائق الأرشيفية، لذا وجب عليَّ تبيان أهميتها وكيف استفاد منها هؤلاء المؤرخون؟ وكيف تم توظيفها في خدمة كتابة التاريخ الجزائري؟

أولا: الأهمية التاريخية للوثائق في المجال السياسي:

قبل الخوض في الحديث الذي يتطلب منا توضيح أهمية الأرشيف في الجانب السياسي لابد من تقسيم الحياة السياسية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة وعلاقاتها مع أصدقائها أو أعدائها، كما أننا سنتطرق للحديث عن الجانب المخصص للعلاقات مع الدول الأوروبية وما نتج عنها من مراسلات ومعاهدات واتفاقيات وعليه فقد تمثلت الأهمية العلمية للوثائق الأرشيفية العثمانية في المجال السياسي فيما يلي:

1- في العلاقات السياسية:

تكتسي الوثائق الأرشيفية العثمانية التي تدور مواضيعها حول العلاقات السياسية بين الجزائر والدول في ذلك الوقت أهمية تاريخية بالغة، من حيث المعاهدات، والمراسلات كانت تجريها الدولة الجزائرية مع نظرائها من الدول، سواء النظراء الطبيعيين؛ ويقصد بهم الدول التي كانت تحكمهم مع الجزائر أواصر الترابط مثل، الدين واللغة، والعادات، وحتى التبعية مثل الدولة العثمانية، أما الجانب الآخر فهم النظراء الأجانب؛ مثل الدول الأوروبية التي كانت تبعث قناصلها وموكليها، وحتى ممثليها، مما ترتب عنه اكتساب قيمة علمية بالغة لتلك الوثائق؛ كونها توضح طبيعة العلاقات التي كانت سائدة آنذاك، من حيث البعد والتقارب السياسي، وهو الأمر الذي تطرق إليه المؤرخون الجزائريون المعاصرون، الذين وظفوا الأرشيف العثماني في كتاباتهم العلمية في المجال السياسي، حيث استخدموا

تلك الوثائق الأرشيفية الخاصة بالدولة العثمانية في توضيح نوع هاته العلاقات، وفهم طبيعتها وتبيان مسارها التاريخي، منذ توطيد الحكم العثماني في الجزائر على يد البايلرباي خير الدين بربروس[1] سنة 1518، إلى غاية انتهائه في 1830؛ أي تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر.

ومن هنا فإن أهم نماذج استعمال تلك الوثائق العثمانية في البحوث التاريخية من طرف المؤرخين، كانت من طرف الدكتور يحيى بوعزيز في كتابه: **(علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا1500 1830)**[2]، الذي وضح فيه طبيعة العلاقات بين الايالة الجزائرية والدول الأوروبية، مستعينا ببعض المعاهدات التي جرت في ذلك الوقت، وهنا تكمن أهمية الوثيقة في معرفة مجريات المعاهدات وتاريخها الأصلي، ومحتواها الفعلي.

هذا بالإضافة إلى كتاب المؤرخ الجزائري جمال قنان الذي دونه هو أيضا حول العلاقات الجزائرية بعنوان**(معاهدات الجزائر مع فرنسا1619 1830)**[3]، مستعينا بالمعاهدات التي جرت بين الجزائر وفرنسا، حيث أوضح فيه طبيعة العلاقات بين الدولتين، وكيف كانت تتم المعاهدات والمراسلات، والاتفاقيات بينهما.

وهناك مؤرخ آخر استعان بالمعاهدات وهو: مولود قاسم نايت بالقاسم في كتابه بعنوان **(شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830)**[4]، الذي جاء كرد على الكتابات الفرنسية المشوهة لتلك الفترة أي الفترة العثمانية، موضحا فيه طبيعة الدولة

---

[1]– خير الدين بربروس: مذكرات،تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص25.

[2]– أنظر: يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا(1500–1830)، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر.2009.

3– أنظر: جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619– 1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2010.

[4]– ولفهم العلاقات الجزائرية والدول الأخرى ردا على الكتابات الفرنسية المشوهة للفترة العثمانية أنظر كتاب: مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830،ج1، ط2، لادارالامة للنشر والتوزيع الجزائر.2007.

الجزائرية، وعلاقاتها الدولية, من خلال معاهداتها التي كانت تقوم بها خاصة في فترة الدايات.

وعليه فإن الكتابة التاريخية في المجال السياسي لتاريخ الجزائر الحديث، مازالت تفتقر إلى المصدر الأساسي، ألا وهو الوثائق التي أنتجت، و المعاهدات التي كانت تجريها الايالة مع نظرائها على الصعيد الخارجي.

2- النظام الإداري:

أما فيما يخص الجانب الإداري للجزائر العثمانية، فعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الإداري آنذاك، ونحاول التعرف عليه، حتى يتسنى لنا توضيح أهمية الوثائق التي تمحورت مواضيعها حول النظام الإداري، والتي تعتبر كشاهد ينطق بكل ماكانت تقوم به المصالح الإدارية، منذ تثبيت حكم الأتراك، وجعل الجزائر إيالة عثمانية إلى غاية 1830، فالإدارة العثمانية في الجزائر كانت منظمة تنظيما دقيقا، منذ أيام حسن باشا ابن خير الدين[1]في ولايته الثانية سنة 1557 [2]، حيث قسم فيه الجزائر إلى ثلاث بايلكات، أي عمالات، وهي كالتالي:

1) بايلك الشرق:عاصمته قسنطينة.

2) بايلك الغرب:عاصمته مازونة، ثم معسكر، وبعد فتح وهران في 1792[3]، أصبحت هي العاصمة.

3) بايلك التيطيري: في الوسط، وبالضبط المدية.

---

[1]- **حسن بن خير الدين باشا:**هو أحد البيلربيات الذين حكموا الجزائر، وهو ابن خير الدين بالتبني ولد سنة 1489 وحكم الجزائر في ثلاث عهدات، وفي عهدته الأولى شهد حملة شارلوكان في 1541، حيث هزمه هزيمة نكراء بكى من خلالها الملك الإسباني للمزيد انظر: http://rewayat2.com/vb/archive/index.php/t-26748.html نظر يوم: 2016/04/12.

[2]- يحي بوعزيز: المختصر في تاريخ الجزائر الحديث، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص23.

[3]- مذكرات أحمد شريف الزهار: نشر وتحقيق:أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974 ص17.

كل هذه البايلكات تخضع لدار السلطان في الجزائر العاصمة، وحافظت الإدارة على نفس التقسيم حتى نهاية الحكم العثماني للجزائر، بالرغم من اختلاف الدوائر عن بعضها البعض، إلا أنها كانت تابعة لمركز واحد.

إن نشاط الإدارة المعقد هو الذي مكن الجزائر من اكتساب ثروة زاخرة من الوثائق، التي تعتبر أحد المصادر الأولية من التاريخ الجزائري الحديث، حتى أن هذه الإدارات كانت تهتم بالأرشيف ولم تضيعه[1]، إلى أن غاية دخول المستعمر الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

وتكمن أهمية هذه الوثائق في معرفة طبيعة المحتوى، والمعلومة التاريخية لجل ماتركته الإدارة العثمانية من وثائق خاصة، كأسماء الإداريين، وتاريخ توليهم الوظيفة، وهو ماتطرق إليه الباحثون، الذين استعانوا بالأرشيف مثل: المؤرخ الجزائري نصر الدين سعيدوني في كتابه **(ورقات جزائرية،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**[2]، حيث تطرق فيه للأرشيف العثماني، شارحا فيه طبيعة الإدارة العثمانية، والعمل المنوط لها.

ونظرا لطول مدة التاريخ السياسي، والإداري وامتدادها الزمني فلا يسعنا ذكر أهمية كل الوثائق، التي تدور حول العلاقات السياسية للجزائر، نظرا لقوة الجزائر، وارتباطاتها العالمية وكذا التاريخ الإداري، ونظام الحكم في الجزائر، الذي نتج عنه رصيد وثائقي ضخم وكثيف. **ثانيا:الأهمية التاريخية للوثائق في المجال العسكري:**

---

[1]– خليفة حماش: كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، مرجع سابق ص7.

2– انظر:ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مصدر سابق ص ص 214 – 256.

قبل التطرق إلى الجانب العسكري للجزائر العثمانية من حيث الكتابة من خلال الوثائق الأرشيفية، نحاول توضيح أهمية الوثائق التي وثقت التاريخ العسكري، وقوته إبان حكم الدولة العثمانية، والذي تجسد في عنصرين رئيسين، كان لهما دور كبير في إضفاء السيادة العثمانية في الجزائر؛ هما الفرقة البرية المتمثلة في الإنكشارية، والفرقة البحرية الممثلة في رياس البحر.

1- الإنكشارية:

يعود تاريخ الإنكشارية بالجزائر العثمانية، إلى أيام خيرالدين بربروس، بالجزائر سنة 1518[1]، وحتى يتم لنا إعطاء صورة واضحة عن الإنكشارية وحياتهم، وإدارتهم التي تركت رصيد وثائقي كبير، ورتبهم وغيرها من الأمور المتعلقة بهم، وفي هذا الصدد يقول:**عبد الجليل التميمي: (... إن الدفاتر الموجودة بالمكتبة الوطنية، والتي يبلغ عددها 35 تمكننا من تعميق معرفتنا بفيلق الانكشارية، ومختلف وحداتهم،ومرتباتهم، وأسماء الثكنات التي كانوا يقيمون بها، كما نجد في عدد الدفاتر الأخرى، والموجودة برئاسة الوزراء بالجزائر أسماء الإنكشاريين الذين جندوا من طرف الإمبراطورية العثمانية، وتاريخ وصولهم، وعددهم...)**[2].

ومن هنا تجلت أهمية تلك الوثائق فيما يلي:

1) إعطاء صورة واضحة، وجلية عن الحياة الإنكشارية.
2) طبيعة العلاقة بين الجيش، والمجتمع الجزائري.
3) كشفت الرتب الشهرية، ووظائف، وثكنات الإنكشاريين، وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة.

[1]- يحي بوعزيز: المختصر في تاريخ الجزائر الحديث : مرجع سابق، ص31.

[2]- عبد الجليل التميمي: حول الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، مجلة الأصالة، العدد 14، قسنطينة، الجزائر،1973 ص37.

ومن بين الباحثين الأكاديميين الذين وظفوا الوثائق، والتي لها علاقة جلية بالتاريخ العسكري للجزائر العثمانية، جميلة معاشي في أطروحة دكتوراه تحت عنوان: **(الإنكشارية والمجتمع في قسنطينة)**[1]، التي تطرقت إلى العلاقة بين المجتمع الجزائري، والإنكشاريين بعدما استعانت بعدد لا بأس به من الوثائق التي تصب في الموضوع، واستطاعت من خلالها أن تعطي صورة واضحة وجلية عن علاقة الإنكشارية بالمجتمع، ولدينا أيضا المؤرخ ارزقي شويتام في كتابه **(دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية 1519 1830)**[2]، وهو أيضا قد استعان بالأرشيف، وبواسطته تمكن من إعطاء صورة عن الإنكشارية في الجزائر، ومن جميع الجوانب.

2- رياس البحر (البحرية):

تتكون هذه الطائفة من الجنود الذين قدموا مع عروج، وخير الدين بربروس[3]، وكان لهم نشاط بحري كبير[4] ودور مهم في إضفاء الحياة السياسية والاقتصادية للإيالة الجزائرية.[5]

أما فيما يخص الوثائق التي تطرقت إلى البحرية فهي تتناول في مواضيعها حول الرتب، التجهيز، الرواتب، شراء السفن، الغارات، المداخيل التي تمدها للخزينة من الجهاد

---

[1]- انظر:جميلة معاشي: الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

[2]- انظر: ارزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية(1519 -1830)، دار الكتاب العربي،الجزائر، 2010.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق, ص31.

[4]- جون ب.ولف: الجزائر وأوروبا (1500-1830)، تر وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2009، ص179.

[5] _ A.Devoulx: LA marine de La régence d'Alger, in Revue Africaine, N77,1871.p384.

البحري، فعندنا مثلا سجلات البايلك في الدفتر رقم 4: غنائم البحر (1820-1830)، وهو نفسه خاص برواتب رجال المدفعية (1793-1830).[1]

ولدينا أيضا كتاب **(بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816،1871)**[2] لعبد الجليل التميمي،الذي وظف فيه وثائق حول القصف الذي تعرضت له مدينة الجزائر، إثر حملة اللورد إكسموث 1816، ومن خلال تلك الوثائق استطاع أن يشرح لنا طبيعة سير المعركة وحجم الخسائر التي تعرض لها الأسطول الجزائري، ومن الذين كتبوا عن تاريخ البحرية الجزائرية، واستعانوا بالأرشيف في كتاباتهم العلمية، المؤرخ مولاي بالحميسي في كتابه **(MARINE ET MARINS D'ALGER 1518_1830)**[3]، في ثلاثة أجزاء شرح فيه مجمل الحياة البحرية، على الصعيدين الداخلي؛ من تجهيزات، وتدريبات، والخارجي؛ من خلال الجهاد البحري، والمعارك التي خاضتها.

إن الكتابة التاريخية في المجال العسكري مازالت لم تحظى بالدراسات المكثفة التي تستند إلى المنهجية العلمية في تقصي الحقائق التاريخية حول التواجد العسكري العثماني في الجزائر ومعرفة كل ما يتعلق بها من وثائق أنتجتها الإدارة العسكرية بجهازيها(البحرية والإنكشارية).

ثالثا: الأهمية التاريخية للوثائق في المجال الاقتصادي:

إن التاريخ الاقتصادي المزدهر للإيالة الجزائرية؛ كان نتيجة مجهودات الإدارة العثمانية في جميع النواحي سواء المتعلقة بالضرائب،أو التجارة...الخ، وكذلك من مداخيل الخزينة التي كان يوفرها الجهاد البحري.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية المصدر السابق, ص43.

[2]- أنظر:عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا,ط2, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 1985, ص ص55 -63.

3: أنظر MOULAY BELHMISSI: Marine et marins d'Alger 1518.1830,BIBLIOTHEQUENATIONALE DALGERIE, ALGER, 1996.

وللحديث عن التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية، لابد من ترتيب المقومات الاقتصادية التي كانت تقوم عليها الايالة في ذلك الوقت، حتى يتسنى لنا توضيح أهمية الوثائق في التاريخ الاقتصادي وعليه أذكر ما يلي:

1- **الفلاحة:** إن الوثائق التي تتمحور موادها حول الفلاحة (تربية المواشي، الزراعة الشعير والقمح)، أو بما يتعلق بالضرائب التي كانت تفرضها الإدارة على القبائل سواء على المحاصيل أو الأغنام[1]، وتكمن أهميتها، في تدوين التاريخ الاقتصادي من خلال:

- طبيعة الزراعة، ونوعية المحاصيل، وكذا مداخيل الخزينة.

- نوعية الأراضي، وتمركزها، ومبالغ الضرائب المفروضة عليها.

وأغلب هذه الوثائق موجودة في سجلات البايلك،الذي فيه إشارات إلى أوضاع الزراعة[2] وأيضا في سجلات بيت المال، وبالضبط في الدفتر رقم 52: الذي يحتوي تسجيل كميات القمح والشعير في سنة1830(المكتبة الوطنية).[3]

2- الصناعة: تلعب الوثائق التي لها علاقة بالصناعة في الجزائر دورا كبيرا في التعريف بنوعية الصناعة، ومراكز توزعها في المدينة،بالإضافة إلى الحرف التي كانت قائمة في ذلك الوقت،والنظام الذي تسير عليه, وكذا الضرائب المفروضة عليهم مثل: قانون الأسواق[4] ومن بين الذين استعانوا بالأرشيف في دراسة الحالة الاقتصادية للإيالة الجزائرية أذكر: عائشة غطاس(**الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر**)[5]، التي أعطت

1- عبد الجليل التميمي: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، مصدر سابق، ص32

2- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، مصدر سابق، ص46.

3- عبد الجليل التميمي: المصدر السابق، ص25.

4- **مخطوط قانون الأسواق:** مجموعة أوامر تركية، يوجد هذا السجل في المكتبة الوطنية تحت رقم 1378.

5- أنظر: عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700- 1830): مقاربة اجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

صورة واضحة عن الحرف والحرفين من خلال سجل المحاكم الشرعية،مستعينة بمخطوط قانون الأسواق.

3- التجارة:انقسمت التجارة في الجزائر العثمانية إلى نوعين هما:

- **التجارة الداخلية:** وتتوزع في المدن الكبيرة، والأسواق الأسبوعية والموسمية[1]، وتكمن الأهمية التاريخية للوثائق في توضيح طبيعة التجارة الداخلية، وخير دليل على ذلك مخطوط قانون الأسواق، وسجلات البايلك الموجود في الدفتر رقم 73، الذي يوضح أسماء الدور والمحلات التجارية بمدينة الجزائر[2]، وغيرها من الوثائق الأخرى، ومن المؤرخين الذين استعانوا بمخطوط قانون الأسواق، أو الوثائق التي تتحدث عن التجارة الداخلية، وقاموا بتوظيفها في كتاباتهم العلمية،أمثال :حنيفي هليلي في كتابه **(أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**[3]، هذا الأخير استفاد منها في توضيح أنظمة التعامل التجاري في مدينة الجزائر.

- **التجارة الخارجية:**وفيما يخص أهمية الوثائق التي لها علاقة بالنشاط التجاري للجزائر العثمانية على الصعيد الخارجي مايلي:

- الصادرات التي كانت تصدرها الجزائر، والواردات التي كانت تدخل إلى الجزائر لمختلف الفترات الزمنية.[4]

- نشاط الوكلاء الجزائريين في مختلف الدول،سواء الأوربية،أو غيرها.[1]

1- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية للنشر والتوزيع،قسنطينة، الجزائر، 2013، ص519.

2- ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص45.

3- أنظر:حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص-ص179-195.

4- عبد الجليل التميمي: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، المصدر السابق، ص28.

- نشاط الشركات الاحتكارية في الجزائر.

وتكمن أهمية تلك الوثائق، من خلال استعمالات المؤرخين لها؛ الذين وظفوها في بحوثهم التاريخية، وتحديدا في المجال الاقتصادي، وبالأخص التجارة الخارجية للجزائر العثمانية مثل المؤرخ الجزائري: محمد العربي الزبيري في كتابه:"(**التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 1792-1830**")[2]، حيث تطرق فيه إلى طبيعة التجارة الخارجية للشرق الجزائري، بالإضافة إلى المؤرخ محفوظ قداش، وكتابه:("**L Algérie durant la période ottomane**")[3]، الذي شرح فيه طبيعة التجارة الخارجية للإيالة الجزائرية مستعينا في ذلك ببعض الوثائق، التي تمحورت مواثيقها حول التبادل التجاري للجزائر مع بعض الدول الأوروبية.

- **الخزينة:** والتي كانت قائمة في ذلك الوقت، وما يؤكد على نشاطها الوثائق التاريخية هاته الأخيرة سمحت لنا بمعرفة النشاط الاقتصادي للجزائر، وموارد دخلها من الضرائب والرسوم، المصادرة والتغريم، الغنائم والإتاوات المتحصل عليها من خلال نشاط البحرية الجزائرية، والهدايا القنصلية التي كانت تقدمها الدول الأجنبية، كذلك مداخيل أرض البايلك إضافة إلى نوعية العملة المتداولة، ويرجع هذا الأمر إلى اهتمام القائمين على الخزينة أيما اهتمام، وفي هذا الصدد يقول نصر الدين سعيدوني: **(... إن سلطات الايالة قد اشتهرت بحرصها على ثروات الخزينة، وتدقيقها في الحسابات المالية، واثبات كل ذلك في**

---

[1]- عبد الجليل التميمي: االمصدر نفسه، ص 29.

[2]- أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري مابين (1792- 1830)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.

[3]Mahfoud kaddache: L'Algérie des Algériens de la préhistoire à1954, Livre3, L'Algérie durant la période ottomane, EDIF, Algérie, 2000, P535 -550.

سجلات رسمية حتى لو كانت تافهة لا قيمة لها، وتسجل أيضا ما يتعلق بالدخل والنفقة...)[1] وكان أغلب موظفي الايالة الجزائرية على صلة بنشاط الخزينة المالي.

أما فيما يتعلق بالخزينة من وثائق، سواء من ناحية الضرائب أو غيرها من النشاطات التي كانت تقوم بها، فهي مقصورة على سجل بيت المال، وسجل البايلك، وكما أسلفنا الذكر سابقا؛ فقد وضع لهما ألبير دوفو (A.DEVOULX) فهرسا كاملا.

وتكمن أهمية هذين السجلين، أنهما أعطيا صورة واضحة وجلية عن التواجد العثماني على خلاف الكتابات المشوهة لتلك المرحلة، وخاصة الكتابات الفرنسية المغرضة.[2]

وهذا ما ذهب إليه أيضا المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتابه:"(**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**"[3]، الذي وظف تلك الوثائق، وبواسطتها أعطى فكرة واضحة، وشافية، ووافية عن الخزينة، والعملة، إذ تعتبر هذه السجلات مصدرا حقيقيا، ودليلا واضحا عن طبيعة الاقتصاد في الفترة العثمانية بالجزائر، ويبقى لي أن أوضح؛ بأن هذه الأرشيفات لا تغطي كل المرحلة العثمانية، لأنها نادرة جدا في القرن السادس عشر، وقليلة في القرن السابع عشر، وغنية في القرنين الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر.[4]

رابعا: الأهمية التاريخية للوثائق في المجالين الاجتماعي،والثقافي:

3- ناصر الدين سعيدوني: الخزينة الجزائرية (1800 -1830)، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، تونس، 1974 ص24.

2- أبو القاسم سعد الله: موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، العدد 14, قسنطينة، الجزائر،1973 ص15.

2- أنظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800 -1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

4- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، مصدر سابق، ص389.

إن الحديث عن التاريخ الاجتماعي للجزائر العثمانية، يقتضي الإيجاز؛ حتى يتسنى لنا توضيح أهمية تلك الوثائق، والتي لها علاقة بالتاريخ الاجتماعي، وتشتمل على:

- **السكان:** لقد أعطت الوثائق التي يدور موضوعها حول السكان معلومات مهمة، ولكنها محدودة من حيث النوعية، والفترة الزمنية، وهي تتصل بأوضاع الأقلية التركية، والكراغلة والحضر والدخلاء، سواء من ناحية الخدمات التي يؤدنها أو الامتيازات التي يحصلون عليها، أو التي يخضعون لها[1]، وخير دليل على تلك الوثائق سجلات البايلك.[2]

ومن بين الذين وظفوا تلك الوثائق الأرشيفية في كتاباتهم التاريخية، أذكر: ارزقي شويتام في كتابه: **(المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني)**[3]، حيث وضح فيه طبيعة المجتمع في ذلك الوقت، وعلاقته بالسلطة، ونظام الحكم السائد، وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، وحتى فئاتهم، ومكوناتهم الاجتماعية، ولدينا أيضا الكتاب المشترك بين ناصر الدين سعيدوني، والشيخ المهدي بوعبدلي المعنون بـــ: **(الجزائر في التاريخ العهد العثماني)**[4]، فقد أسند ناصر الدين سعيدوني الجزء الأول للجانب الاجتماعي، والاقتصادي، موضحا فيه الطبقات التي تكون منها المجتمع الجزائري في ذلك الزمن.

- **القضاء:** إن للوثائق التي لها علاقة جلية، وواضحة بالقضاء الجزائري في العهد العثماني أهمية بالغة؛ لما تركته لنا من معلومات تاريخية لمعالجة ظاهرة القضاء، وأسماء

---

[4]- ناصر الدين سعيدوني:المصدر نفسه، ص89.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: المصدر نفسه، ص46.

[3]- ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العدد العثماني (1519-1830)، دار الكتب العربي، الجزائر، 2009.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (د، ت)، ص 87- 115.

القضاة وطريقة الحكم المتداولة في ذلك العهد، وأهم المحاكم وطبيعة المجلس العملي[1]، مثل سجلات المحاكم الشرعية،الذي يعد كمصدر هام وأساسي في التاريخ الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، وخاصة في المجال القضائي[2]، والتي تجلت في:

الحبس: تكتسي عقود التحبيس (الحبس)[3] أهمية بالغة في الكشف عن جوانب هامة والتمعن فيها يسمح لنا بالتعرف على الملكية العقارية، وعلى كيفية توزيعها ضمن الشرائح الاجتماعية المختلفة الموجودة داخل المدينة، أو خارجها، كما سمحت لنا أيضا من التعرف على طبوغرافية المدينة، وعلى معالمها من أسواق، ومرافق عامة، بالرغم من غياب الخرائط.[4]

- **التركات:** تكتسي هي الأخرى أهمية قصوى، إذ مكنتنا هذه الوثائق من الإطلاع على الواقع المادي التي كانت تحياه شرائح مختلفة في مجتمع مدينة الجزائر وغيرها، كما أطلعتنا أيضا على الممارسات الاقتصادية، والاجتماعية للأفراد.

- **عقود الزوج والطلاق:** هي أيضا سمحت لنا بمعرفة أنواع المهور، ومكوناتها والممارسات الاجتماعية السائدة، وكذا صلات المصاهرة القائمة.

---

[1]- **المجلس العلمي:** يعد بمثابة المحكمة العليا، أو ديوان المظالم، إذ يسند إليه الفصل في الخلافات، والنزاعات العالقة التي يعجز القاضي في حلها، وهو بمثابة الهيئة التشريعية لمؤسسة الأوقاف، وهذا من خلال المحافظة على الأوقاف من الضياع، والتغريم. أنظر: حنيفي هليلي: مرجع سابق، ص84.

[2]- عائشة غطاس: سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر مجلة إنسانيات، العدد 3، وهران، الجزائر، 1997، ص71.

[3]- **الحبس:** هي الأراضي التي أوقفها أصحابها المسلمون على مؤسسات دينية، وهي نفسها نفس الوقف، تعمل نفس العمل، وقد كثر عدد الأحباس والأوقاف بشكل كبير في العهد العثماني، وكان له دور كبير في الحياة العلمية، فجل الأوقاف موجهة لغرض معين، خاصة مجال التعليم، وهذا ما لوحظ في ذالك الوقت.انظر: صالح عباد: مرجع سابق ص578.

[4]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص73.

– **الهبات:** من أهميتها، أنها أطلعتنا على أكثر من جانب في العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة، إذ عكست لنا العلاقة بين الواهب، والموهوب.[1]

– **الوقف:** وتظهر أهمية تلك الوثائق المتعلقة بالوقف[2]، من سجلات المحاكم الشرعية؛ أنها مكنتنا من التعرف على التركيبة البشرية، ووضعية الأسرة، ومكانة المرأة في المجتمع، والقدرة المالية والاجتماعية في ذلك الوقت. ومكنتنا أيضا من التعرف على إدارة الأوقاف والقائمين عليها، كما سمحت لنا بالتعرف على البنية الاقتصادية، وعلاقة الإدارة بالسكان.[3]

أما فيما يخص الجانب الثقافي، فالدولة العثمانية لم تكن دولة علمية أكثر منها عسكرية وهذه الحقيقة معروفة عند الجميع، فهي كانت تصب كل اهتمامها على الجانب العسكري وهذا ما لوحظ عن ندرة الوثائق التي تتعلق بالوضعية التعليمية في الجزائر العثمانية، ذلك أن التعليم في الفترة العثمانية بجميع مراحله كان شبه مستقل عن الإدارة، حيث كانت نفقاته المختلفة من ربع الأحباس، والأوقاف.[4]

وما يمكنني أن أستخلصه هو أن للوثائق السالفة الذكر أهمية بالغة في تدوين الأحداث الخاصة بالجانبين الثقافي، والديني للجزائر العثمانية، وتحديدا من الوقف، والحبس اللذان كان لهما باع كبير في الحياة العلمية والدينية، ومنه يمكننا أن نتعرف على وضعية

---

[1]– عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 74– 78.

[2]– **الوقف:**لغة من الفعل وقف؛ بمعنى حبس؛ أي حبس الشيء، بحيث لايباع، ولا يورث،أما شرعا: هو حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنافع على الفقراء، مع بقاء العين، أما بالنسبة للتعريف الاقتصادي:يعني به تحويل للأموال عن الاستهلاك، واستثمارها في أصول إنتاجية، تنتج المنافع، والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعيا أو فرديا. أنظر:رابح كنتور: أوقاف البليدة وفحصها (1791–1873)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص ص 19، 20.

4– فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بخاري: الوقف في الجزائر: دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعيةخلال الفترة العثمانية (1551–1816)، مرجع سابق، ص ص 20–28.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: مرجع سابق، ص127.

المساجد، الزوايا، الأضرحة، وعلاقة العلماء بالسلطة الحاكمة، كل هذا موجود بالتفصيل في كتاب: **(تاريخ الجزائر الثقافي)**[1]، لشيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله ~ رحمه الله~، الذي استعمل فيه بعض الوثائق الخاصة، ووضح فيه الجانب الثقافي للجزائر العثمانية من جميع الجوانب.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل فإن الأهمية التي توليها الوثائق العثمانية التي أنتجتها الإدارة في ذلك العهد،بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث أهمية بالغة في معرفة شتى مجالات تاريخ الجزائر الحديث ،فان من طبيعة المادة التاريخية التي يمكن استساغتها من الوثائق توضح لنا طبيعة الحياة التي كانت تحياها الجزائر في جميع الأصعدة سواء: في الجانب السياسي، أو الاقتصادي، أو العسكري، والجانبين الاجتماعي والثقافي.

[1]– ينظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830)،ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1998.

خاتمة

خاتـــــــــــــــــــــــــــــــمة:

من خلال دراستنا للموضوع، لمسنا بأن الوثائق الأرشيفية تعتبر مادة أساسية في البحث العلمي عموما والدراسات التاريخية بصفة خاصة انطلاقا من كونها كنزا حضاريا وموروثا ثقافيا وعلميا بالنسبة لجميع البلدان والدول، فهو يسجل تاريخها ويحفظ ذاكرتها عبر الأزمنة والعصور.

إن العلاقة التي يمثلها الأرشيف بالتاريخ هي علاقة تكاملية، فالأرشيف هو المصدر الأول والخام الذي تستند إليه الدراسات والأبحاث التاريخية، فالتاريخ يكتب من الوثائق، ولا تاريخ بدون وثائق.

وتعد وثائق الأرشيف العثماني التي تركتها لنا الإدارة العثمانية القائمة والمنظمة في ذالك العهد أو ما نتج من مراسلات، مصدرا أساسيا لتاريخ الجزائر الحديث، وشاهدا على ما كانت عليه الإدارة والسلطة وحالة المجتمع، ونوعية الاقتصاد القائم.

وقد مرت هذه الوثائق الأرشيفية السابقة الذكر بالعديد من الحالات والأوضاع خاصة في العهد الفرنسي الذي يعتبر المرحلة الأخطر في تاريخ الوثائق فقد تعرضت فيه كميات هائلة من وثائق العهد العثماني للنهب والسلب، وكذلك الضياع والترحيل مع خروج الفرنسيين من الجزائر، رغم المحاولات التنظيمية التي شهدتها ذات الوثائق الأرشيفية من طرف مختصين وباحثين فرنسيين في عهد الاستعمار.

و بعد الاستقلال استمرت محاولات الأكاديميين والمؤرخين الجزائريين ومحاولات أجنبية أخرى في هذه العمليات التنظيمية، مما ساهم في تسهيل الكثير من الأمور بالنسبة للباحثين في تاريخ الجزائر الحديثة.

وتتوزع وثائق الأرشيف العثماني حاليا في أماكن ومراكز عديدة في داخل الوطن وهذا راجع للسياسية التي انتهجتها الدولة الجزائرية من أجل الحفاظ على موروثها الثقافي,

وكذلك في الخارج فهي موزعة على دول وأماكن عديدة في العالم، بسبب الارتباطات العالمية التي كانت تحياها الجزائر في ذلك العهد نظرا للقوة التي كانت تعيشها وتملكها.

وتلعب هذه الوثائق أهمية بالغة من خلال طبيعة وكمية المادة التاريخية التي يمكن استنساخها من الوثائق حول طبيعة الحياة التي كانت تميز الجزائر في جميع الأصعدة السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، وكذلك الجانبين الاجتماعي والثقافي.

كما تعد هذه الوثائق الأنفة الذكر مصدرا أساسيا وغنيا بالمعلومات التاريخية التي يجب أن لا يستغني عنها أي باحث تاريخي، من أجل كتابة تاريخية منهجية وعلمية حول تلك الفترة من تاريخ الجزائر الذي لازال لم يحظى بنصيبه الكافي من الدراسة المعمقة والمكثفة.

كما ان من أهمية هذه الوثائق أيضا هو معرفة تاريخ الايالة الجزائرية، وحول حقيقة التواجد العثماني في الجزائر، مما يتيح لنا الإجابة على العديد من الأسئلة الغامضة حول الفترة العثمانية حتى نستطيع الاسترسال في الطرح المنهجي والعلمي الصحيح، مبتعدين عن الكتابات الفرنسية المغرضة.

الملاحق

الملحق رقم:01

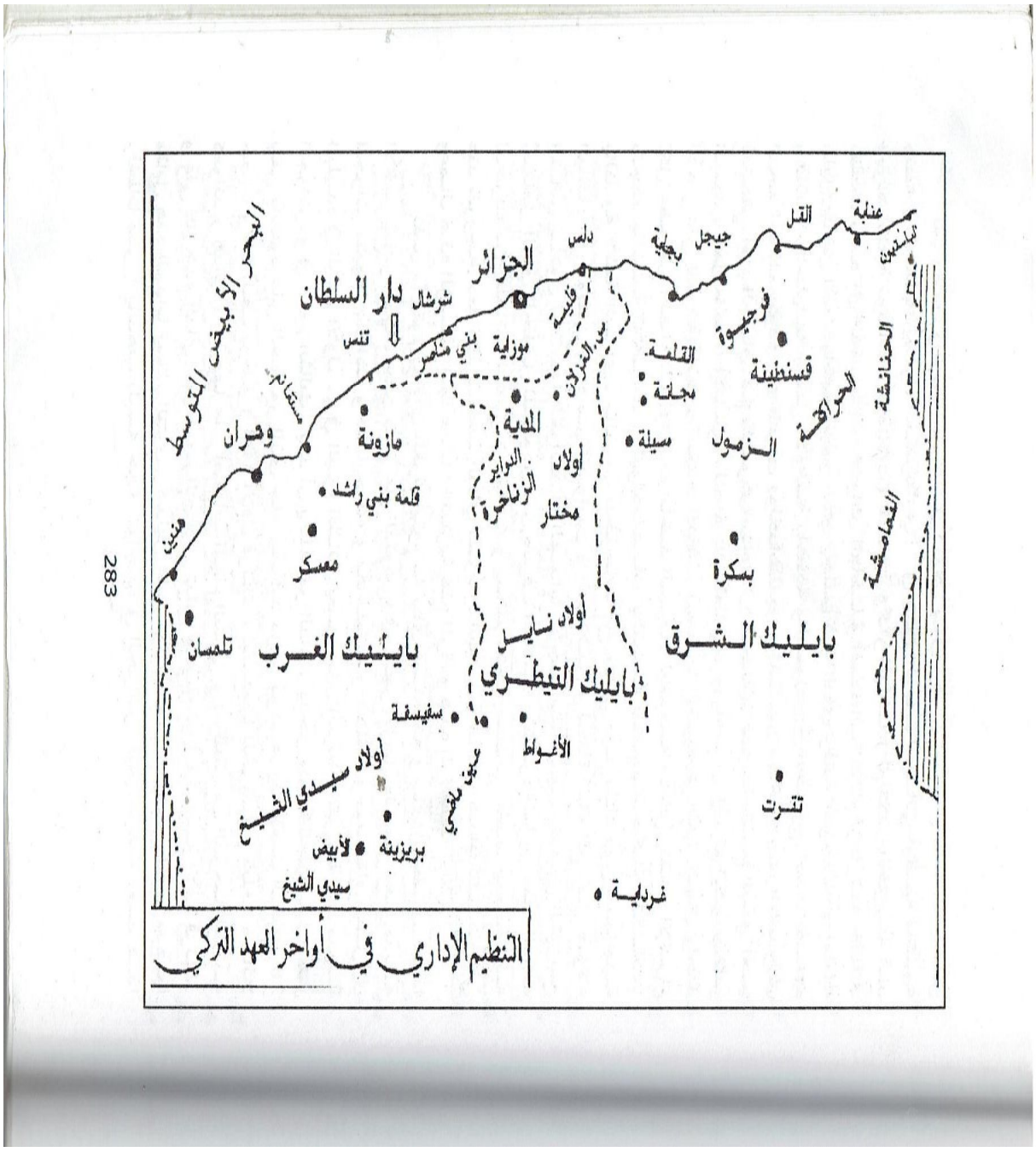

283

خريطة تمثل التقسيم الإداري في الجزائر في الفترة العثمانية[1]

[1]- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر 2013, ص431.

الملحق رقم:02

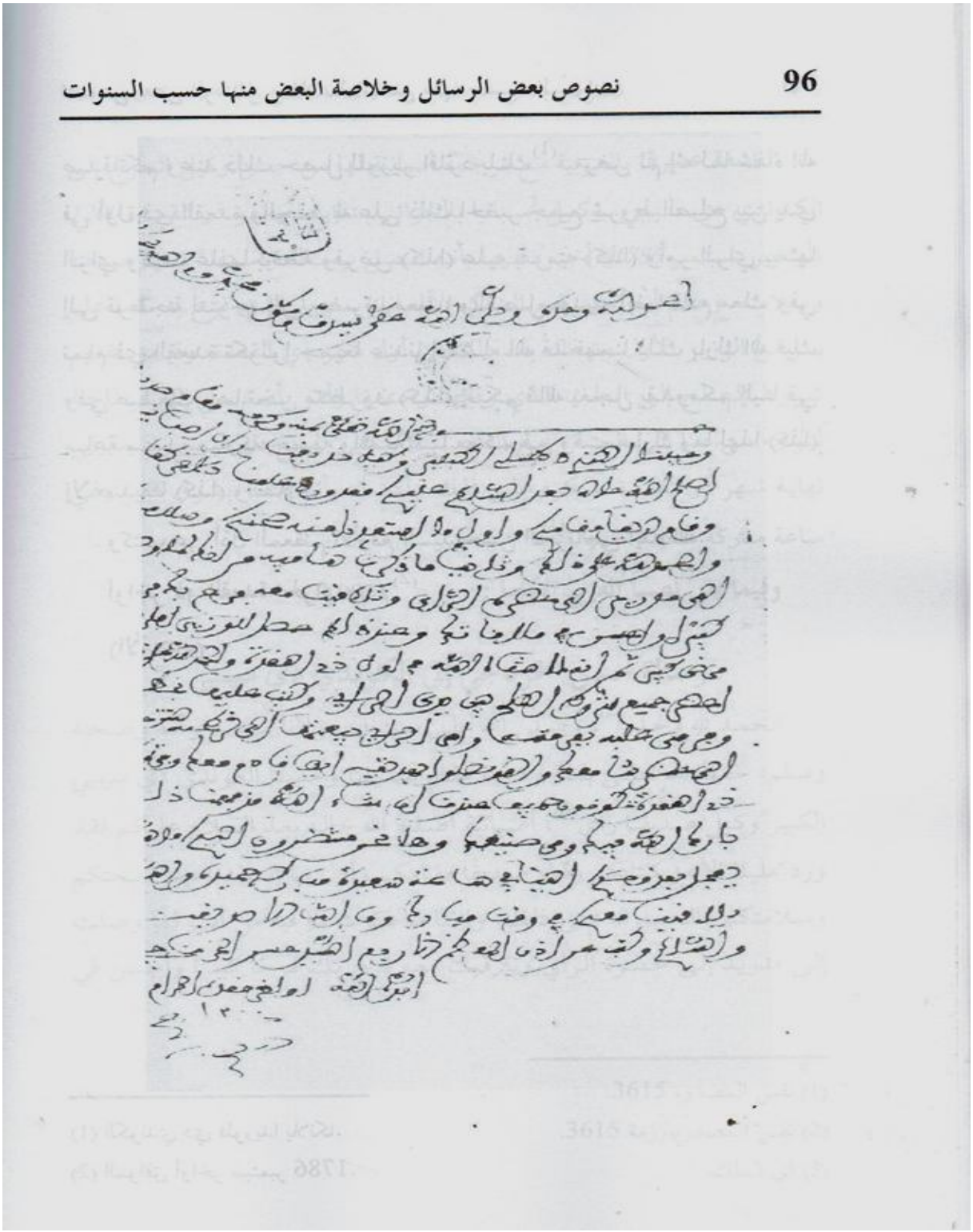

رسالة موجهة من وكيل الخرج إلى ملك اسبانيا[1]

[1]_ يحي بوعزيز: المرسلات الجزائرية الاسبانية(1780–1798)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص96.

الملحق رقم :03

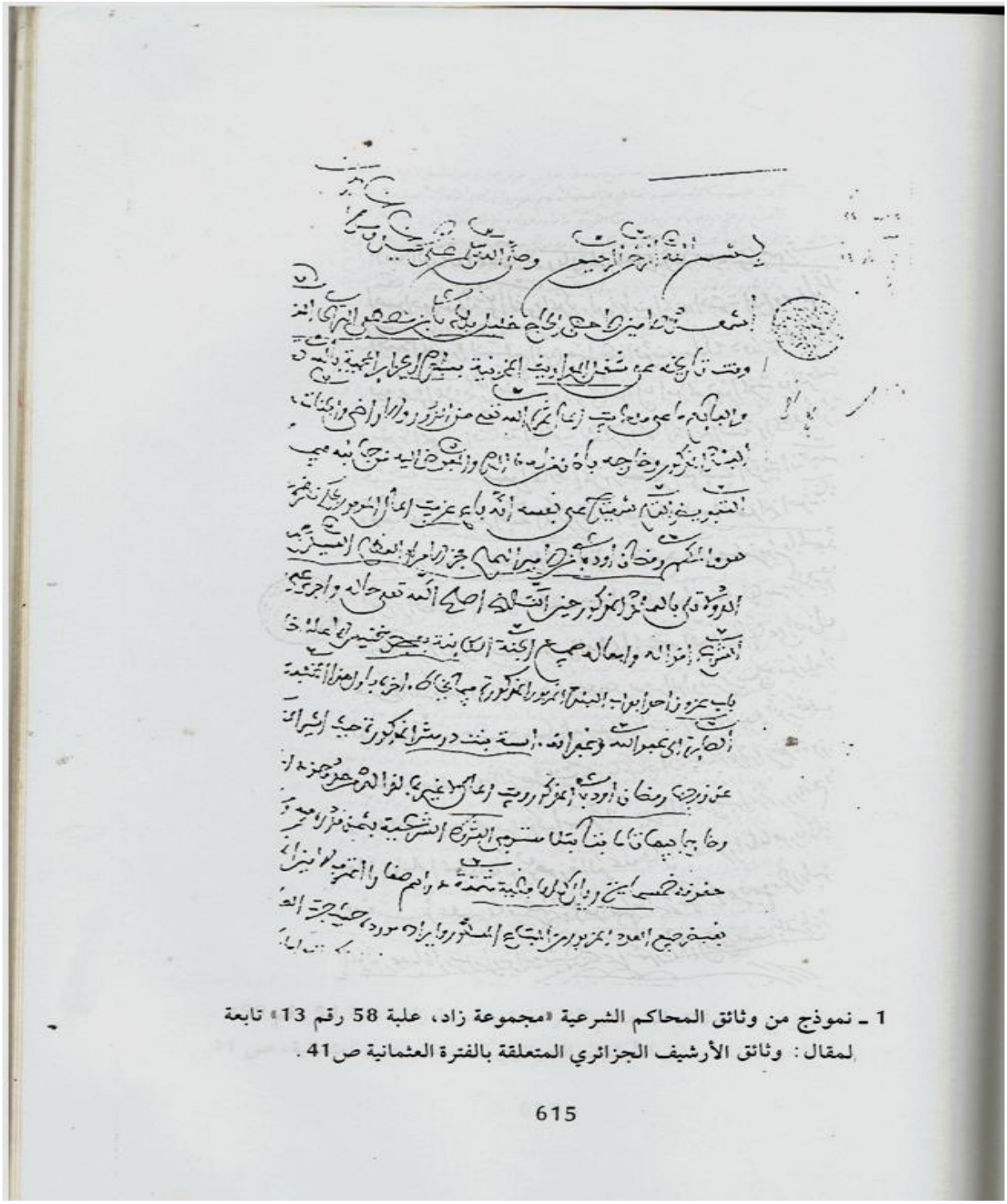

1 ـ نموذج من وثائق المحاكم الشرعية «مجموعة زاد، علبة 58 رقم 13» تابعة لمقال: وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية ص41.

615

نموذج من سجل المحاكم الشرعية[1]

[1]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني, دار الغرب الاسلامي لبنان ،2000، ص615.

الملحق رقم:04

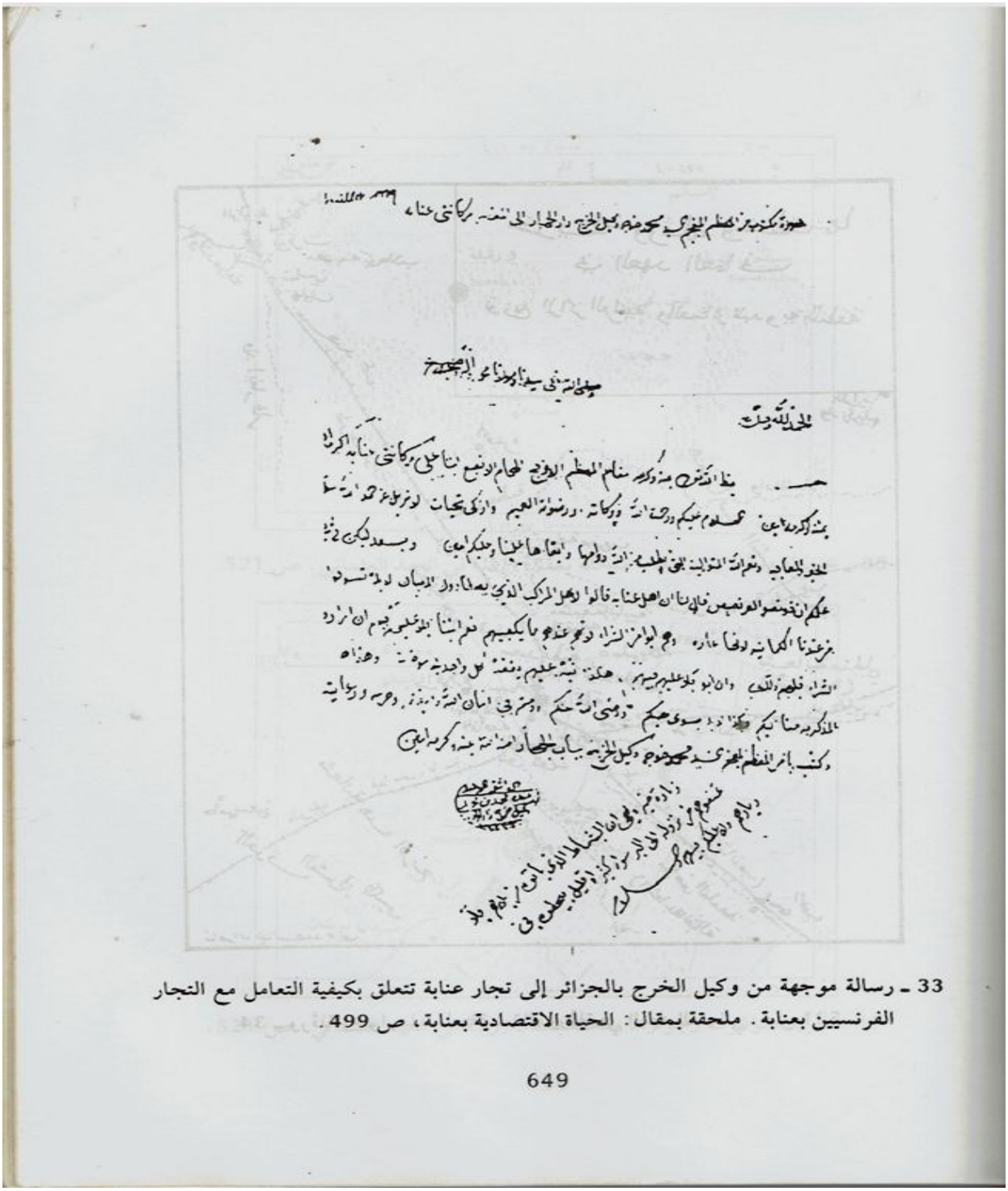

33 ـ رسالة موجهة من وكيل الخرج بالجزائر إلى تجار عنابة تتعلق بكيفية التعامل مع التجار الفرنسيين بعنابة . ملحقة بمقال : الحياة الاقتصادية بعنابة، ص 499 .

649

رسالة تجارية موجهة إلى تجار عنابه [1]

[1]- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص،649.

الملحق رقم:05

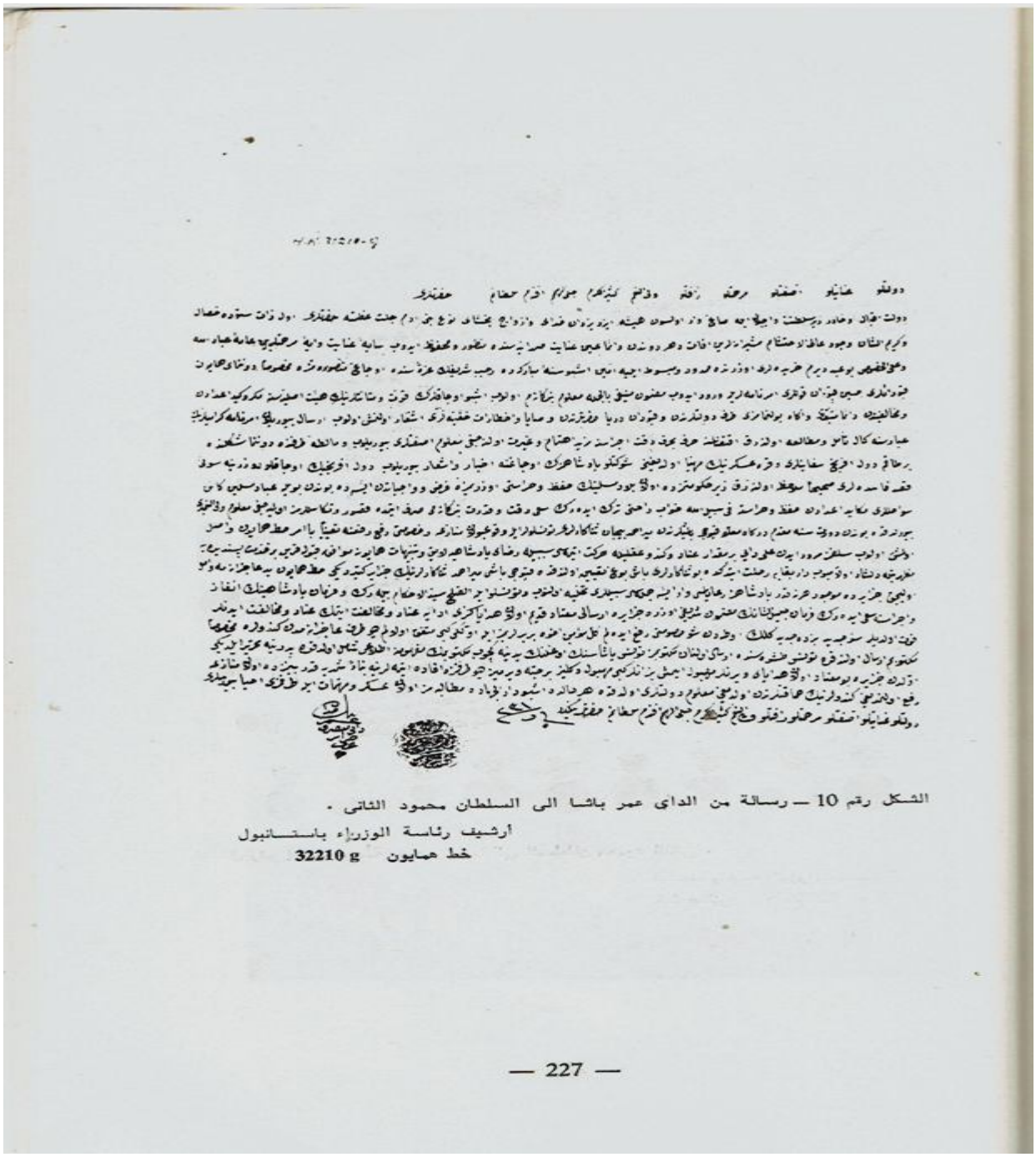

الشكل رقم 10 — رسالة من الداي عمر باشا الى السلطان محمود الثاني .

أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول

خط همايون 32210 g

— 227 —

رسالة موجهة من الداي إلى السلطان في اسطنبول[1]

[1]– عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1985, ص226.

الملحق رقم :06

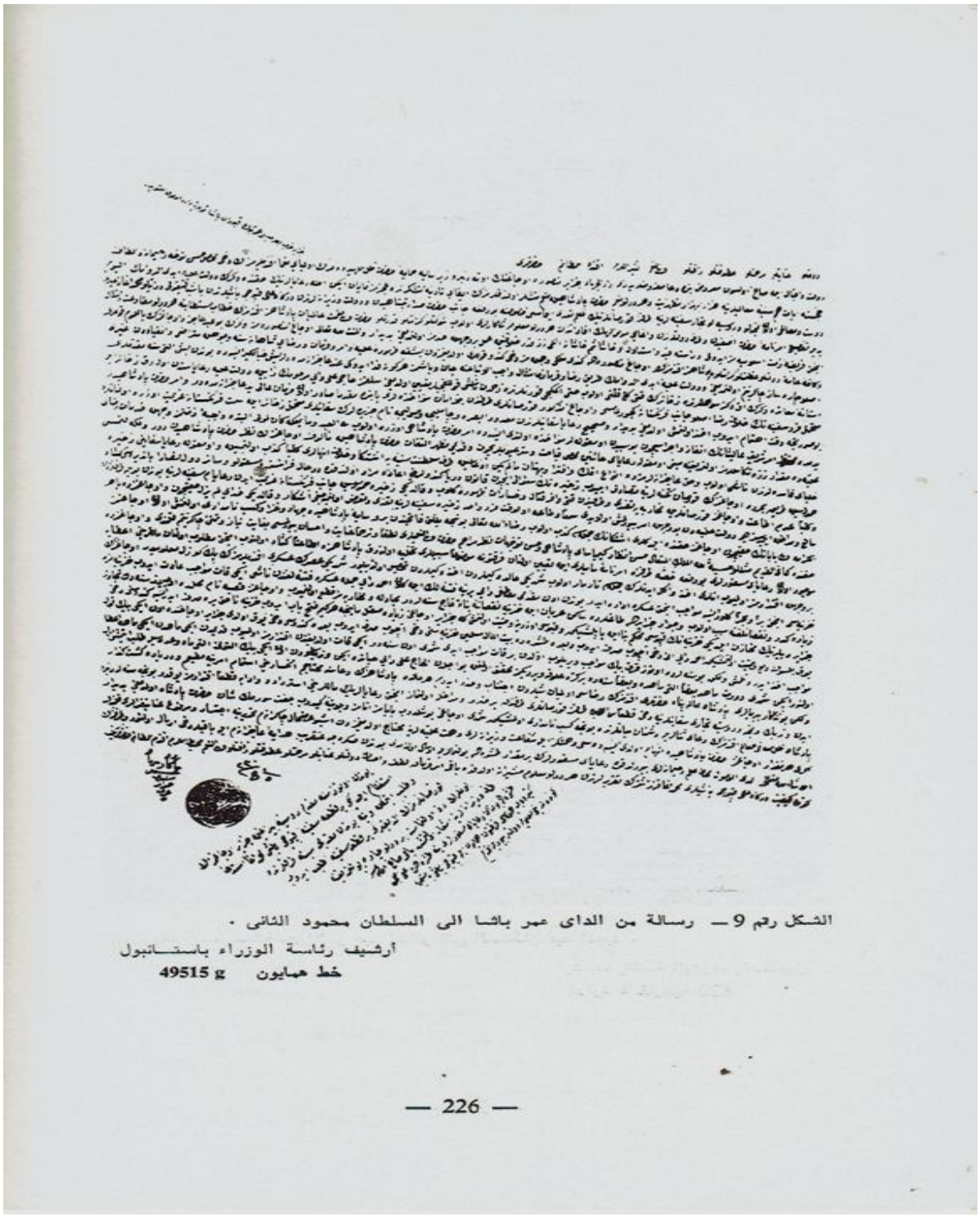

الشكل رقم 9 — رسالة من الداى عمر باشا الى السلطان محمود الثانى .
أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول
خط همايون 49515 g

— 226 —

رسالة ثانية موجهة من الداي إلى السلطان بإسطنبول[1]

[1]– عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص226.

الملحق رقم:07

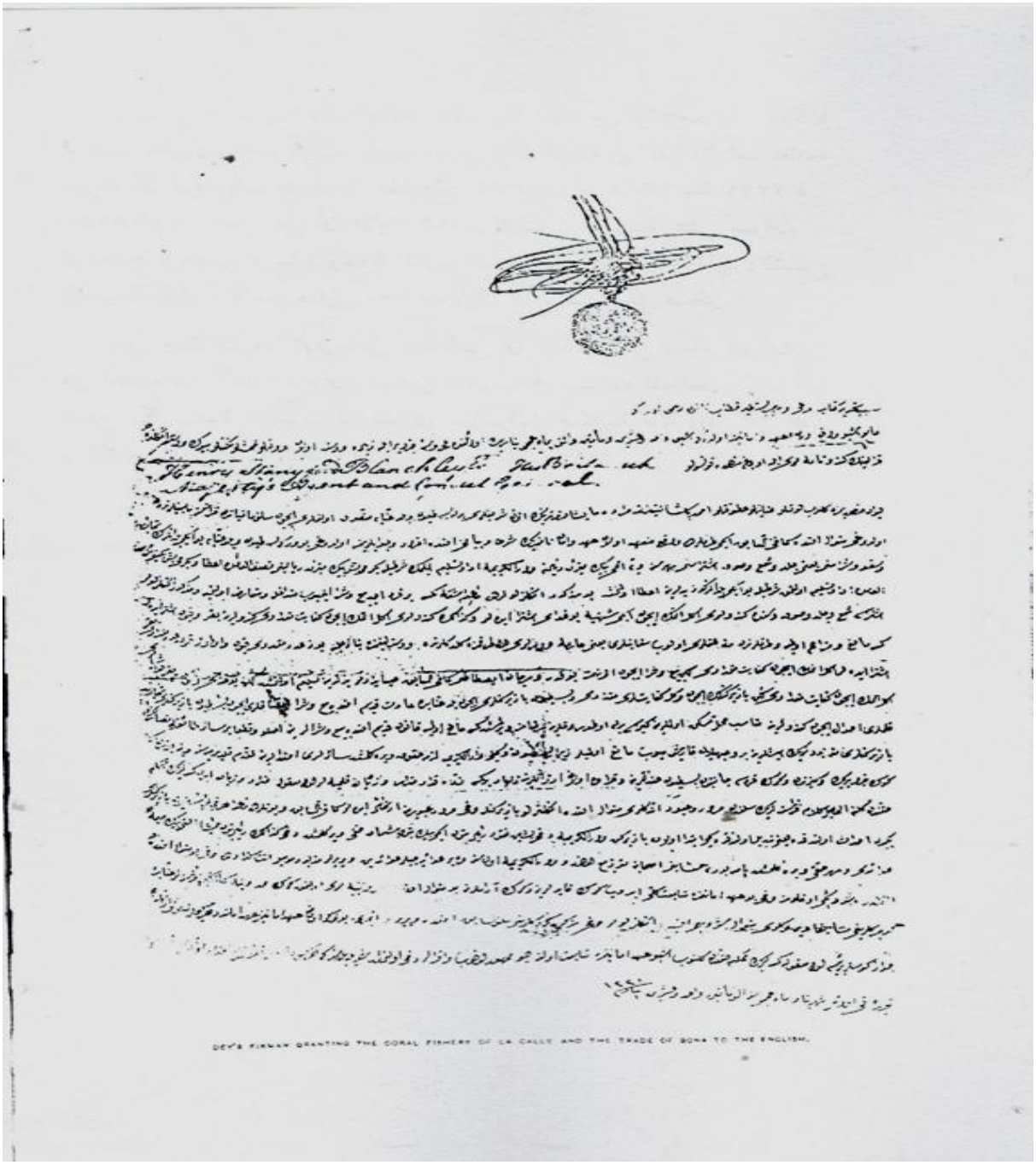

عقد تجاري موقع بين الداي والحكومة الانجليزية[1]

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري مابين (1792– 1830)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص,305.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

*** – المعاجم:**

1) الشامي أحمد محمد، وحسب الله السيد: **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**... إنجليزي – عربي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1998.

2) خليفة عبد العزيز شعبان: **المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات**، القاهرة دار العربي للنشر والتوزيع، 1999.

3) صبان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض، السعودية، 2000.

*** – المصادر:**

1) بربروس خير الدين: **مذكرات** .ترجمة وتحقيق، محمد دراج.شركة الأصالة للنشر والتوزيع الجزائر 2010.

2) شريف الزهار احمد: **مذكرات نقيب إشراف الجزائر1754 ـــ1830**.تحقيق: احمد توفيق المدني .ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

*** – المراجع:**

1) بوعزيز يحي: **المرسلات الاسبانية الجزائرية بين1781 1798 والمحفوظة بالأرشيف الوطني بمدريد**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.1965.

2) بوعزيز يحي: **علاقات الجزائر مع دول ومماليك أوروبا 1500– 1830**دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

3) بوعزيز يحي: **المختصر في تاريخ الجزائر الحديث**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009

4) بوسالم محمد: **الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية**، منشورات البدي الصفو.(د،م) 1999.

5) بوسالم محمد: **مركز التوثيق معلمة المغرب**، مطابع سلا، (د،م)،(د،ت).

6) التميمي عبد الجليل: **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، منشورات المعهد الاعلى للتوثيق تونس 1983.

7) التميمي عبد الجليل :**نصوص ووثائق في التاريخ المغربي: الجزائر وتونس وليبيا 1816 1871**.ط2.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.1985.

8) حماش خليفة: **وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية** .نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

9) حمودة محمود عباس: **الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال افريقيا**، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، (د،ت).

10) حسن زكي الوردي: **مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية** ، دار الوراق ، عمان، 2002.

11) خليفي عبدالقادر: **أحمد توفيق المدني**، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

12) الخولي جمال: **الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية،مصر،1993.

13) الخولي جمال: **مدخل لدراسة الأرشيف**، الدار العلمية ، القاهرة، مصر، (د،ت).

14) الزبيري محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري ما بين 1792- 1830** ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

15) سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** دار الغرب الاسلامي، لبنان2000.

16) سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر العثمانية في الفترة 1800 - 1830** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1979.

17) سعيدوني نصر الدين والشيخ المهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ في العهد العثماني** المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر،(د،ت).

18) سعد الله ابو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830**، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان ،1980.

19) شويتام ارزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي: الفترة العثمانية 1519 1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

20) شويتام ارزقي: **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519 - 1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

21) الشامي فاطمة قدورة: **المكتبات والمعلومات والتوثيق**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002.

22) صاري فاطمة الزهراء، فتيحة بخاري: **الوقف في الجزائر: دراسة لعينة من الوقف من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 1551- 1815**، الأرشيف الوطني الجزائري الجزائر، 2012.

23) عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر2013.

24) عبود الألوسي سالم، كمال محمد محجوب: **الأرشيف تاريخه أصنافه إدارته**، دار الحرية للطباعة بغداد، العراق، 1973.

25) العبادي محمد: **التاريخ الاقتصادي مدارسه ومناهجه**، منشورات الملك عبد العزيز (د،م)،2014.

26) فخاشي اقفاش ،عصمت بنيارق:**الأرشيف العثماني** .مركز الابحاث والفنون الإسلامية ،عمان 1986.

27) قنان جمال: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

28) قنان جمال: **معاهدات الجزائر مع فرنسا1619 - 1830**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

29) قيسي محمد:**علم التوثيق والتقنية الحديثة** ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت، لبنان1991.

30) قيسي محمد: **حضارة العرب في حفظ وثائقهم**، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت لبنان(د،ت).

31) المدني احمد توفيق: **حرب الثلاثمائة بين الجزائر واسبانيا1492 1792**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر(د،ت).

32) نايت بلقاسم مولود قاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830** ج1، ط2، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر2010.

33) هليلي حنيفي: **اوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

34) ولف جون ب: **الجزائر وأوربا 1500 1830**، ترجمة وتعليق: ابو القاسم سعد الله عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر2009.

*** – الدوريات:**

1) بن يلس شهاب الدين: **فهرس سجلات البايلك وسجلات بيت المال**، مجلة الوثائق الوطنية الجزائرية،ع خاص، الجزائر، 1986.

2) بودوشة احمد: **التشريعات والتكنولوجيا ودورها في تطوير الأرشيف الوطني**، مج2، مجلة المكتبات والمعلومات، قسنطينة، الجزائر.2003.

3) التميمي عبد الجليل:**مقدمة فهرس الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، المجلة المغاربية التاريخية ع2، تونس 1974.

4) التميمي عبد الجليل: **حول الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، مجلة الأصالة ع14 قسنطينة الجزائر 1973.

5) درواز كمال: **الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري**، مجلة المكتبات والمعلومات مج2، قسنطينة، الجزائر، 2003.

6) سعد الله أبو القاسم: **موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر**، مجلة الأصالة،ع14.قسنطينة الجزائر 1973.

7) سعيدوني ناصر الدين: **الخزينة الجزائرية 1800 1830**، المجلة التاريخية المغاربة ،ع3 تونس 1973.

8) الساحلي خليل : **من سجلات محاكم الشرع في بورصة : مغاربة في تركيا اواخر القرن15واوائل القرن16**، المجلة التاريخية المغربية ،ع1، تونس، 1973.

9) غطاس عائشة: **سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر**، مجلة إنسانيات.ع3، وهران، الجزائر 1997.

10) المدني احمد توفيق: **من الوثائق الجزائرية باسطنبول**.المجلة التاريخية، ع 9.المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1980.

11) ميموني عمر: **مؤسسات الأرشيف الوطني الواقع والأفاق اقتراحات ونماذج**، مجلة المكتبات والمعلومات مج2،ع3، قسنطينة، الجزائر، 2002.

*** - الندوات:**

1) صاري احمد: **من مصادر الأرشيف المتعلقة بتاريخ الجزائر والمحفوظة بأرشيف ما وراء البحار**، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج ,مج ، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري ، الجزائر، 2000.

2) صاري فاطمة الزهراء: **من وثائق الايالة الجزائرية في الأرشيف العثماني باسطنبول**، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج، مج4، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، الجزائر, 2000.

3) شاشة فارس: **الأرشيف الجزائري الموجود بالخارج الواقع وسبل الاستفادة**، بسكرة، الجزائر، (د ت).

4) منير عبيد: **الجزائر في ضوء بعض المصادر الأرشيفية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي خلال الفترة الحديثة**، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج ,مج مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، الجزائر،2000.

*** - الرسائل الجامعية :**

1) بوشيبة فايزة: **بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،الجزائر2006.

2) بوسمغون إبراهيم: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

3) بوخيار نسيمة: **الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر،2011.

4) بونعامة محمد: **الأرشيفات المرحلة: دراسة حالة مسألة الأرشيف المرحل من الجزائر والمتواجد بفرنسا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات، جامعة الجزائر، الجزائر2013.

5) سماتي نسيمة: **الأرشيف ودوره في حفظ الذاكرة الوطنية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر علم مكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013.

6) شريط الصديق ، سيق الدين لرقش: **المكتبة الوطنية ودورها في حفظ وإتاحة المخطوطات المكتبة الوطنية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم مكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.

7) غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700 – 1830)**: مقاربة اجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

8) فنيش سهام، ربيعة تنام: **دور الأرشيف العثماني في كتابة التاريخ الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة المستر، تخصص تقنيات أرشيفية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2013.

9) كنان سليمان: **استخدامات الباحثين للوثائق الأرشيفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

10) معاشي جميلة : **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني** أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

*** – الأدلة والمناشير:**

1) مركز الأرشيف الوطني الجزائري: **دليل الأرصدة بمؤسسة الأرشيف الوطني**، (د، م)، (د،ت).

2) منشور رقم 3 المؤرخ في فبراير 1991، **الخاص بتسيير وثائق الأرشيف**، الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني، 1991.

*** – الويبوغرافيا:**

1) متحف طوب قابي مفتوح على :
:/http://www.alukah.net/library/0/22057

تاريخ الاطلاع : 2016/01/02.

2) عبد الجليل التميمي مفتوح على:
http://temimi.refer.org/temimi/Image/documentation/Cv-Dr-Temimi.pdf
تاريخ الاطلاع : 2016/03/09 .

3) حسن بن خير الدين : http://rewayat2.com/vb/archive/index.php/t-26748.html
تاريخ الاطلاع : 2016/04/12 .

*** - المراجع بالأجنبية:**

1) BKRhods James:**Le rôle des administration des archives et de la gestion document dans les systèmes matinaux**,amp,1983.

2) Belhmissi Moulay:**marine et marins d'Alger 1518/1830**, Bibliothèque Nationale d'Algérie,1996.

3) FavavierJean:**Les archives un encyclopédie universailes**,volum2,paris,1987.

4) Kaddache Mahfoud:**L'Algérie des algériens de la préhistoire à1954** ,EDIF,Algérie,2000.

5) A.Devoulx:**la marine de régence d'Alger** ,in revue African,t77,1871.

6) M. colombs:**contribution al étude chercutment d'odjak d'Alg**er **dans les dernières années de histoire de la régence d'Alger** ,in revue Africane,t87,1943.

الفهارس

1- الأعلام :

ـأـ

أبو القاسم سعد الله: 47.

السلطان احمد: 17،18.

احمد توفيق المدني: 27.

ارزقي شويتام:39, 45.

ألبير دوفو:22, 24،26،43.

إسكير:22،25.

ـبـ

البنهاوي: 2.

بيير شوني:9.

ـجـ

جمال قنان:35.

جميلة معاشي:38.

جير دان:22,23.

جون دوني:25

ـكـ

كاموس:9.

كولمب:26.

ـحـ

حنيفي هليلي:**42**.

حسن بن خير الدين : 36.

ـخـ

خير الدين بربروس:35،36.

ـشـ

شهاب الدين بن يلس:27.

شاركت:

ـعـ

عبد الجليل التميمي:20، 26, 38، 39.

عبد الحميد الأول:18.

عائشة غطاس:41.

ـفـ

فاطمة قشي:27.

فاطمة الزهراء صاري:27.

فيرو :26.

ـنـ

ناصر الدين سعيدوني:25، 27،

37،**44**، **45**.

ـي ـ

ـل ـ

يحي بوعزيز:32، 35.

لوي فليب:8.

ـم ـ

محمد امين باشا:.19

مصطفى رشيد باشا:19.

محمد بن مصطفى :24.

محمد بن عثمان خوجة:24.

مولود قاسم نايت بلقاسم :35.

مولاي بالحميسي:40.

محمد العربي الزبيري :42

محفوظ قداش :43

المهدي بوعبدلي :45

2_الأماكن

_أ_

أنقرة: 18.

الإغريق:7.

اسبانيا:31,8.

انجلترا:8,19.

اسطنبول:27,17, 30.

ايطاليا:8, 32

ألمانيا:32.

_ب_

بورصة:18.

باريس:8.

البرتغال:3

_ت_

تركيا:30

تلمسان:2

تونس:32.

_و_

وهران:20،25.

لولايات المتحدة الأمريكية:32.

_ه_

هولندا:32.

_ج_

الجزائر:في الفصل 2و3.

_د_

الدنمارك:32.

_س_

سالونيك:32.

السويد:32.

_ق_

قبرص:23.

قسنطينة:20, 25،36.

_ل_

ليبيا: 32.

_م_

معسكر:36.

المغرب:32.

المدية:34.

مازونة:**43**

مكة المكرمة:22.

فهرس المحتويات

الإهداء.....

الشكر والتقدير.....

قائمة المختصرات.....

مقدمة.....1

الفصل الأول: مدخل إلى الأرشيف.....**5**

أولا:تعريف الأرشيف..... 6

ثانيا:تاريخ وتطور الأرشيف..... 7

ثالثا:أهمية الأرشيف..... 8

رابعا:أنواع الأرشيف..... 9

خامسا:أصناف الأرشيف..... 10

سادسا:خصائص الوثيقة الأرشيفية..... 12

سابعا:تعريف الوثيقة..... 13

ثامنا:علاقة الأرشيف بالتاريخ..... 14

الفصل الثاني : وثائق الأرشيف العثماني في الجزائر..... **17**

أولا:لمحة تاريخية عن الأرشيف العثماني التركي.....
17

ثانيا:الأرشيف العثماني الجزائري..... 20

فهرس المحتويات

ثالثا:الوثائق العثمانية أثناء الاحتلال الفرنسي..... 23

رابعا:المحاولات التنظيمية للوثائق العثمانية في الجزائر.....25

خامسا:مراكز تواجد الأرشيف العثماني.....30

الفصل الثالث: أهمية وثائق الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث.....36

أولا:الأهمية التاريخية للوثائق في المجال السياسي..... 36

ثانيا:الأهمية التاريخية للوثائق في المجال العسكري..... 39

ثالثا:الأهمية التاريخية للوثائق في المجال الاقتصادي..... 42

رابعا:الأهمية التاريخية للوثائق في المجالين الاجتماعي والثقافي..... 46

خاتمة..... 51

ملاحق..... 53

قائمة المصادر والمراجع..... 60

الفهارس..... 67

فهرس المحتويات..... 70